



المجمع العالمي للفكر الإسلامي

دراسات في الاقتصاد الإسلامي ١٦

الكتابية الشرعية في المصارف الإسلامية

حسن يوسف داود



حسن يوسف داود

- * مواليد محافظة البحيرة ، مصر ، يونيو ١٩٤٩ .
- * بكالوريوس التعاون التجارى ، ١٩٧٩ .
- * دبلوم الدراسات الإسلامية ، ١٩٨١ .
- * ماجستير الاقتصاد الإسلامى والعلوم المالية ، معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة ، ١٩٩٢ .
- * باحث بينك فيصل الإسلامى المصرى .
- * عضو جمعية الإقتصاد الإسلامى .
- * له كتاب تحت النشر بعنوان :
- " المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية " .

الْقَائِمُ الشَّهِيدُ
فِي الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن
آراء واجتهادات مؤلفيها

الْقَابِلَةُ الشَّرْعِيَّةُ
فِي الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ

مُهَيِّمٌ يُوسُفُ دَاوُدَ

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ، ١٦)

© ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

داود ، حسن يوسف .

الرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية / حسن

يوسف داود . - ط١ . - القاهرة : المعهد العالمى

للفكر الإسلامى، ١٩٩٦

ص . سم . - (دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛ ١٦)

يشتمل على إرجاعات بيبليوجرافية .

تدمك ٤ - ٣١ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧ .

١ - البنوك الإسلامية . ١ - العنوان .

ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٣٢.١

رقم الإيداع ١٩٩٦ / ٧١٠٦

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير : بقلم أ . د . على جمعة محمد	٧
المقدمة :	١١
الفصل الأول : الإطار الشرعى والقانونى للرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية	١٣
الفصل الثانى : مدى صلاحية نظم الرقابة الشرعية الحالية فى المصارف الإسلامية	٢٧
الفصل الثالث : خطة مقترحة للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية	٤٧
النتائج	٧١
الملاحق أ - النماذج الحالية لوجود الرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية	٧٥
ب- النموذج المقترح	٧٩
المراجع	٨١

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد . .

فيهدف هذا المشروع ، إلى دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة في المؤسسات الإسلامية ، وخاصة في البنوك ، وشركات الاستثمار .

يقدمثل نتاج هذا المشروع ، في عدد من البحوث ، التي يغطي كل منها ناحية ، أو موضوعاً محدداً ، من الصيغ التي تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء أكانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى ، أم في جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم في جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية ، التي تقوم بها ، ويقدر - مبدئياً - أن يصل عدد البحوث المطلوبة ، إلى حوال ٤٠ بحثاً ، تغطي النواحي التالية :

في جانب موارد أموال المؤسسة ، تخصص أبحاث لرأس المال الفردي ، والذي يأخذ شكل شركة رأسمالية ، أو تعاونية ، أو شرعية ، وكذلك في صورة رأس المال المساند .

كما تخصص أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير ، والودائع الاستثمارية العامة ، والمخصصة سواء قطاع ، أو إقليم ، أو مشروع معين ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثاً .

في جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات ، سواء في ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية ، وتشمل صيغ المشاركة ، والمضاربة ، والبيع ، والإيجار بكافة صورها ، والتي لا داعي لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال ، بخمسة عشر بحثاً .

وفي جانب الخدمات غير التمويلية ، التي تقوم بها هذه المؤسسات ، تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل : إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال ، سواء إلى عملتها ، أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية ، سواء بالعملة المحلية ، أو بعملة أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، وفتح ، وتبليغ ، وتثبيت الاعتمادات المستندية ، وشراء ، وبيع الذهب ، والفضة ، والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع ، والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات ، وطرح الأسهم للاكتتاب ، وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء ، وبيع ، وحفظ ، وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء وتقديم الاستشارات ، فيما يتعلق باتدماج

الشركات، أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء، وإدارة الأوقاف، وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية، وخدمات الخزائن الليلية، ودراسات الجوى الاقتصادية، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية، والخدمات القانونية، وخطابات التعريف، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى ، مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث، والتدريب، والأعمال الاجتماعية ، والخيرية.

وتتجمع بعض هذه الأنشطة - وفقاً لطبيعتها - فى بحوث موحدة، بحيث لايتجاوز عدد البحوث فى هذا المجال ، عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع ، أن تغطى عناصر معينة ، على وجه التحديد هى :

- وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

- وصف تحليلى للإطار القانونى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية، التى تحكم كلا منها، وتنظمها .

- بيان الحكم الشرعى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى ، هو الإباحة بصورة مبدئية - ولكن يشوب العقد ، أو العملية ، أو النشاط ، بعض المخالفات الشرعية الجزئية - فينبغى أن يشمل البحث بياناً بالتعديلات ، أو التحفظات المقترح إدخالها، لإزالة الاعتراض الشرعى ، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق ، من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية .

- أما إذا كان الحكم الشرعى ، هو الحرمة من الناحية المبدئية ، وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات ، أو تحفظات ، فينبغى أن يشمل البحث ، اقتراح البديل المقبول شرعاً ، الذى يؤدى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل ، للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية.

- ينبغى أن يشتمل البحث كذلك على نموذج ، أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح، كما فى البند السابق أعلاه ، أو التعديل المقترح، كما فى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالى للإطار القانونى الوضعى ، المقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون، ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح - تفصيلاً - الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهى ، موضعاً بالطبعة، والجزء ، والصفحة .

- ونظراً لتعذر القيام بهذه المحوث ، بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية ، والمالية الإسلامية ، في جميع البلاد ، فيكتفى بإجراء البحوث بصورة ، تدرية ، على أساس انتقائي لدولتين ، أو ثلاث ، أو أربع. ويراعى في اختيارها ، أن يكون إطارها 'لقانوني ممثلاً لنموذج معين من العقد، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى في اختيار هؤلاء الأفراد، تكامل التخصصات المصرفية ، والقانونية، والشرعية .

واتبع المعهد العالي للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت في عناصرها : أساتذة من الجامعات في مختلف التخصصات الاقتصادية ، والمحاسبية ، والإدارية ، والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين في المصارف الإسلامية ؛ وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين، وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم ؛ حتى تخرج البحوث في النهاية ، متضمنة الجوانب النظرية ، والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

بعد إتمام هذه الأبحاث، يعهد بمراجعتها، وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة و- غالباً - كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى بين أيدينا ، من بحوث سلسلة صنيغ معاملات المصارف الإسلامية ، وقد اجتهد الباحث في أن يخرج البحث بالصورة المشرقة ، وقد أخذ في الاعتبار ، كل توصيات المعهد بشأن البحث، وأملنا أن ينتفع ببحوث هذه السلسلة ، في ترشيد مسيرتها ، ودعم خطواتها في بناء الاقتصاد الإسلامى ، والسعى يوماً نحو الرقى ، والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. على جمعة محمد

المستشار الأكاديمى

للمعهد العالمى للفكر الإسلامى

مكتب القاهرة

المقدمة

يقول الله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ. كَبُرَ مَقْعًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١) فيجب أن يطابق القول العمل، وأن يكون واقع المصارف الإسلامية مطابقاً لإعلان أنها إسلامية، وإلا فالنتيجة خطيرة جداً، وهي التعرض لعقوبة الله عز وجل. ولا يتم التأكيد من هوية المصرف الإسلامي وتطبيقه لشرع الله عز وجل، ويعدّه عن الشبهات إلا من خلال وجود ضوابط شرعية تضبط أعماله وتصححها باستمرار، وذلك مما يحتم ضرورة وجود رقابة شرعية، وذلك واجب؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وترجع أهمية البحث إلى بيان الواقع الحالي للرقابة الشرعية ومدى صلاحيتها، وذلك لتقديم خطة مقترحة للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية على مستوى المصرف والدولة والعالم. وسوف نضرب أمثلة لبعض المصارف الإسلامية وهي ليست مقصودة بعينها، ولكن يتم ذلك في حدود مايتاح الاطلاع عليه من وثائق ومراجع خاصة بالمصارف الإسلامية. ويقع البحث في ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والنتائج العامة للبحث والملاحق وأهم المراجع.

أما الفصل الأول فموضوعه الإطار الشرعي والقانوني للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

أما الفصل الثاني فيناقش مدى صلاحية نظم الرقابة الشرعية الحالية في المصارف الإسلامية.

أما الفصل الثالث فعبارة عن خطة مقترحة للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية.

وإنني لأتقدم بخالص شكرى وتقديرى لكل من ساعد على إتمام هذا البحث وأخص بالشكر والتقدير والامتنان كل أسرة المعهد العالمى للفكر الإسلامى بالقاهرة لما قدمته من معونة صادقة أفادت البحث كثيراً.

وأخيراً فإنه نظراً لقلة المراجع في هذا الموضوع الهام، ولأنى غير متخصص في النواحي الشرعية، وإن كان لى خبرة عملية بالمصارف الإسلامية منذ عام ١٩٨٢م وحتى الآن، فإننى أعترف بوجود قصور في البحث وذلك من نفسى، أما أوجه الصواب فهي من الله العزيز الكريم وحده، فله تمام الحمد والمنة.

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات...

الباحث

(١) سورة الصفه الايتان ٢، ٣.

الفصل الأول

الإطار الشرعى والقانونى للرقابة الشرعية
فى المصارف الإسلامية

الفصل الأول

الإطار الشرعي والقانوني للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

١/١ : الإطار الشرعي:

أ - مفهوم الرقابة الشرعية في الإسلام:

إن المقصود بالرقابة الشرعية في الإسلام ؛ وضع ضوابط شرعية، مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعتها للتأكد من صحة التطبيق، وذلك حرصاً على تصحيح أي أخطاء أولاً بأول لضمان استمرار التطبيق الشرعي السليم. وفيما يلي بعض المفاهيم للرقابة والضوابط الشرعية:

مفهوم الرقابة الشرعية:

يقصد بالرقابة الشرعية متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل^(١).

مفهوم الضوابط الشرعية للمصارف الإسلامية:

المراد بالضوابط الشرعية في هذا المقام: كل العناصر التي يتحقق بها ضبط المسيرة الشرعية للمصارف الإسلامية. كما أن لجهة الضبط صلاحية الإحاطة والتحكم في جميع الأساليب والإجراءات المتبعة^(٢).

وهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف الإسلامي تستمد مشروعيتها من بداية التفكير في إنشاء المصرف الإسلامي، وذلك كي ترعى خطوات إنشاء المصرف، وتراجع أولاً بأول إجراءات قيام ذلك الكيان الجديد، وتدعو إليه بين الناس وتضفي الشرعية على قيامه^(٣).

(١) د. حسين حسين شحاته، «المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي»، بدون تاريخ، ١٤١١هـ، ص ٩٢.

(٢) د. عبدالستار أبو غدة، «الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية»، بحث مقدم من بيت التمويل الكويتي، المؤتمر الثالث للمصرف الإسلامي، دبي، صفر ١٤٠٦هـ، أكتوبر، ١٩٨٥، ص ٢.

(٣) د. عبدالحميد البطي، «الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية»، الناشر بنك فيصل الإسلامي القطري، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٢١٧.

ب - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بواجب الحسبة :

١ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

المعروف: اسم لكل فعل يعرف بالعقل أو الشرع حسنه

والمنكر: ما ينكر بهما (أي: ما ينكر بالعقل والشرع) (١).

وفي تعريف آخر:

المعروف: كل قول، وفعل، حسنه الشارع وأمر به.

والمنكر: كل قول، وفعل، قبحه الشارع ونهى عنه (٢).

ولقد أمرنا الله - عز وجل - بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأوجبه على الكفاية، فقال تعالى: ﴿ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ (٣). وزكى الله عز وجل الأمة الإسلامية ووصفها بالخيرية وأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، فقال تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر...﴾ (٤)، ويقول ابن تيمية: «ولهذا قال أبوهريرة رضى الله عنه: «كنتم خير الناس للناس، تاتون بهم فى القيود والسلاسل حتى تدخلوهم الجنة» فبين الله سبحانه: أن هذه الأمة خير الأمم للناس، فهم أنفعهم لهم. وأعظمهم إحساناً إليهم، لأنهم كملوا كل خير، ونفع الناس بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر من جهة الصفة والقدر، حيث أمروا بكل معروف، ونهوا عن كل منكر لكل أحد، وأقاموا ذلك بالجهاد فى سبيل الله بأنفسهم وأموالهم، وهذا كمال النفع للخلق» (٥). وقول الله عز وجل فى صفة نبيينا ﷺ: ﴿يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴾ (٦). هو بيان لكامل رسالته، فإنه ﷺ هو الذى أمر الله على لسانه بكل معروف، ونهى عن كل منكر، وأحل كل طيب وحرم كل خبيث (٧).

ومما سبق يتضح أهمية القيام بواجب فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إيماناً واحتساباً له عز وجل وطاعة له سبحانه وتعالى ولرسوله ﷺ.

(١) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، «المفردات فى غريب القرآن»، تحقيق وشيخ محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص ٢٢١.

(٢) إبراهيم دسوقي الشاذلي، «الحسبة فى الإسلام»، مكتبة دار العروة، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٥) ابن تيمية، «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، المكتبة القيمة، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٦.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ١٥٧.

(٧) ابن تيمية، «الحسبة»، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعد، مكتبة دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ص ٦٩.

٢ - القيام بواجب الحسبة:

تعرف الحسبة بأنها الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعل له^(١). وجميع الولايات الإسلامية، ومنها ولاية الصلبة إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحاسب يكون بمنزلة الأمين المطاع المطلوب منه العدل مثل الأمير والحاكم، وأيضا الصدق في كل الأخبار؛ لأن الصدق والعدل قرينان، كما قال تعالى: ﴿وَصَدَقْتَ كَلِمَةً بِكَ صَدَقًا وَعَدَلًا﴾^(٢). ولهذا يجب على كل راي أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل. وجميع الولايات (ومنها ولاية الحسبة) هي في الأصل ولايات شرعية ومناصب دينية، فأى فرد عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بعلم وعدل وأطاع الله ورسوله بحسب الإمكان فهو من الأبرار الصالحين، وأى فرد ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين، والضابط قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٣). وتختلف الاختصاصات في الولايات، فالمحاسب له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم^(٤).

أما بالنسبة للقيام بواجب الحسبة في المصارف الإسلامية، فلا يجب أن يقتصر الأمر على هيئات الرقابة أو المراقبين أو المستشارين الشرعيين فقط، بل يجب وجود رقابة عامة شاملة لجميع الأفراد عاملين ومتعاملين بالمصرف أو من غيرهم، لأن ذلك من منطلق التزام المسلم بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسبة لله عز وجل.

٢/١ الإطار القانوني: كثيراً ما يُنصُّ قانوناً (عند إنشاء معظم المصارف الإسلامية) على ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى ضرورة وجود رقابة شرعية ممثلة في رقيب أو مستشار شرعي أو في هيئة للرقابة الشرعية لكل مصرف إسلامي، كما تم النص في بعض الدول على وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة، وأنشأ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية هيئة عليا على المستوى العالمي. ونستعرض باختصار فيمايلي أهم النقاط مع أمثلة من المصارف الإسلامية :

أ - النص على الالتزام بأحكام الشريعة: اكتفت بعض المصارف الإسلامية بالنص فقط على الالتزام بأحكام الشريعة في نظامها الأساسي، أو في عقد التأسيس، أو في قانون

(١) إبراهيم دسوقي الشهلي، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ١١٥.

(٣) سورة الانقطار، الآيتان: ١٣، ١٤.

(٤) انظر، ابن تيمية، «الحسبة»، مرجع سابق، ص ١٦:١٤.

إنشائها، دون النص على الأسلوب الذى يحقق هذا الالتزام، وهو وجود هيئة شرعية تحرص على تحقيق هذا النمن وتطبيقه وتكون مسئولة عن ذلك، مما يؤدي إلى الاطمئنان إلى قوة ومثانة الهيئة وممارستها لمهامها، وبالتالي مزيد من الثقة والاطمئنان على التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أمثلة هذه المصارف مايلي:

البنك الإسلامي للتخمة (جدة): نصت المادة (١) من اتفاقية التأسيس على مايلي:
(إن هدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية)^(١).

والبنك ليس به هيئة رقابة شرعية، حيث يعرض كافة الاستفسارات الشرعية على لجان منبثقة عن مجمع الفقه الإسلامى^(٢).

المصرف الإسلامى (لوكسمبرج): وهو من المصارف الإسلامية التى أُنشئت فى بلاد غير إسلامية وتخضع للقوانين الوضعية السارية فى تلك البلاد، مما جعلها تلتزم بعدم مخالفتها لهذه القوانين عند تطبيقها لأحكام الشريعة، فجاء فى المادة رقم (١٢) من النظام الأساسى مايلي:

(تطبيق الشريعة الإسلامية حيثما لا يوجد نص مخالف فى هذا النظام أو فى القوانين واللوائح النافذة فى لوكسمبرج، خاصة قانون ١٠/٨/١٩١٥ وتمديداته اللاحقة)^(٣).

وفى دراسة أجريت على حوالى خمسين مصرفاً إسلامياً على مستوى العالم الإسلامى تبين أن ٦٤٪ منها لا يتضمن نظامها الأساسى وجوب إنشاء هيئة شرعية، اكتفاء بالنص على الالتزام بأحكام الشريعة، وأيضاً ٦٣٪ منها لا ينص فى عقد التأسيس على إنشاء هيئة شرعية^(٤).

ب - النص على وجود مراقب أو مستشار شرعى أو هيئة رقابة شرعية:

١ - النص على وجود مراقب أو مستشار شرعى:

بنك البركة السودانى: جاء فى لائحة البنك، بند (٧) من التمهيد ونصه مايلي :

(١) اتفاقية التأسيس، مطبوعات البنك الإسلامى للتنمية، ص٦، دار الأصفهاني للطباعة، جدة.

(٢) خطاب البنك للمعهد العالمى للفكر الإسلامى بالقاهرة، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٤م.

(٣) مجلة المسلم المعاصر، العدد رقم ١٧، ١٩٧٩، ص ١٧٢.

(٤) انظر: (تقرير لجنة تقويم الدور الشرعى للمصارف الإسلامية)، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩٣م.

ص ٨٧.

الرقابة الشرعية: (الهيئة التي يكونها البنك لأغراض الفتوى والرقابة الشرعية، ويتكون من مستشار شرعى أو أكثر).

٢ - النص على وجود هيئة للرقابة الشرعية؛

بنك فيصل الإسلامي المصري: جاء ضمن المادة رقم (٣) من قانون إنشاء البنك مايلي :

(وتشكل بالبنك هيئة للرقابة الشرعية تتولى مطابقة معاملاته وتصرفاته لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ويحدد النظام الأساسى للبنك كيفية تشكيلها وممارستها لعملها واختصاصاتها الأخرى).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (السعودية)^(١) : قررت الجمعية التأسيسية للشركة تشكيل هيئة شرعية وحددت قواعد لعملها، منها قيام الشركة بعرض العمليات التي تقوم بها خلال سنة على الهيئة^(٢) .

جـ - النص على تفرغ عناصر شرعية بالمصرف الإسلامي: فى حدود ما اطلع عليه الباحث من قوانين ولوائح وعقود لإنشاء وتأسيس العديد من المصارف الإسلامية، تبين فى معظمها عدم النص صراحة على تفرغ عناصر شرعية، وأيضا عدم النص صراحة على تفرغ المراقب أو المستشار الشرعى أو تفرغ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ، ولكن تبين وجود بعض الاستثناءات التي يفهم منها وجود بعض العناصر الشرعية المتفرغة للعمل داخل المصرف الإسلامى، وفيمايلي مثالان لها:

بنك التضامن الإسلامي السوداني: نص البند(٥٥) من النظام الأساسى على مايلي:

أن تجاز قرارات مجلس الإدارة بأغلبية ثلثى الأعضاء فى بعض الأمور منها :

(قرار تعيين المدير العام ونائبه ومدير إدارة البحث والفتوى، وتحديد مدى صلاحياتهم واختصاصهم)^(٣) .

أى مدير إدارة البحث والفتوى (وهى الإدارة التي اعتبر أنها تقوم بهام الرقابة الشرعية) معين، وطبقا يفترض بداهة أن يكون من العناصر الشرعية وإن لم ينص على ذلك صراحة.

بيت التمويل الكويتي: ورد فى كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة فى التقرير السنوى عن عام ١٩٨٢ م ، ضمن الحديث عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مايلي:

(١) وهي من البنوك التي بدأت في التحول الكامل للنظام المصرفي الإسلامي مما ترتب عليه ضرورة وجود رقابة شرعية.

(٢) تقرير مجلس الإدارة، عن عام ١٩٩٠ (١٤١٠هـ - ١٤١١هـ) إيضاح رقم ١٩، ص ٢٥.

(٣) النظام الأساسي للبنك، ص ٢٦ - مطبوعات البنك .

(... ويجانب هذه الهيئة باشرت لجنة داخلية للرقابة الشرعية مهامها في تفهم ومتابعة تطبيق القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة...) (١).

ويفهم مما سبق أن اللجنة داخلية أي : من موظفي البنك، ولا بد أن تكون من عناصر تعتبر شرعية؛ حتى يمكنها أداء واجبها.

د - النص على وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة :

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في تشكيل هيئة عليا على مستوى الدولة، حيث نصت المادة الخامسة من القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ على مايلي :

«تشكل بقرار من مجلس الوزراء هيئة عليا شرعية تضم عناصر شرعية وقانونية ومصرفية تتولى الرقابة العليا على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية؛ للتحقق من مشروعية معاملاتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كذلك إبداء الرأي فيما يعرض على هذه الجهات من مسائل أثناء ممارستها لنشاطها، ويكون رأي الهيئة العليا ملزماً للجهات المذكورة».

ولقد ألحق القانون هذه الهيئة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، باعتبارها أكثر الجهات الحكومية تخصصاً بالإفتاء في الأمور الشرعية^(٢). ولكن مازالت الغالبية العظمى من الدول الإسلامية لا يوجد بها هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة.

هـ - النص على وجود هيئة عليا علي المستوى العالمي: تضمنت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الباب الرابع الهيكل التنظيمي للاتحاد، وأوضحت الأجهزة الأساسية للاتحاد، ومنها هيئة الرقابة الشرعية العليا، كما شملت المادة رقم ١٦ من الاتفاقية الأحكام الخاصة بتشكيل الهيئة واختصاصها، وقد عقد أول اجتماع للهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للاتحاد من كبار فقهاء المسلمين في ٢٠ من جمادى الأولى ١٤٢٩هـ الموافق ١٧ من أبريل ١٩٧٩م بالقاهرة، وأقر أعضاؤها مشروع الإطار التنظيمي لإجراءات ونظام وطريقة عمل الهيئة^(٣). ثم عقد أول اجتماع بعد تشكيل الهيئة بمقر بنك دبي الإسلامي يوم ٢٠ من جمادى الثاني ١٤٠٣هـ الموافق ١٣ أبريل ١٩٨٢م^(٤). ثم قرر مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في اجتماع عقد بالخرطوم في ١٢ شعبان ١٤٠٧هـ الإبقاء على الهيئة العليا للفتوى والرقابة

(١) تقرير مجلس الإدارة، من عام ١٩٨٢، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٢٥، ١٤٠٣هـ من ١٩٨٢، ١٩٨٣.

(٢) د. حندي عبدالمنعم، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد رقم (٥٤)، ص ١٨.

(٣) مجلة البنوك الإسلامية، العدد السادس، شعبان ١٤٢٩هـ، القاهرة، ص ٧٩.

(٤) مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد رقم (٢٠)، رجب ١٤٠٣هـ، ص ٢٤.

الشرعية، مع تطوير تشكيلها وزيادة فعاليتها، بالاستفادة من توصيات ومقترحات لجنة العلماء بالمؤتمر الثالث للمصرف الإسلامي ببني^(١). ثم وافق مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، على لائحة الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية، وذلك بجلسته المنعقدة في اسطنبول بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٨٨م^(٢).

٣/١ واجبات وحقوق الرقيب الشرعي:

هذه الواجبات والحقوق للزقيب الشرعى (سواء كان عضواً بالهيئة الشرعية أو مراقباً أو مستشاراً شرعياً)، سوف أحاول استنباطها من القوانين واللوائح والنظم الأساسية التى صدرت عند إنشاء المصارف الإسلامية، وأيضاً من أى مصادر أخرى ممكنة، كما أن هذه الواجبات والحقوق ليست موحدة فى كل المصارف الإسلامية، وإذا سوف نورد بعض الأدلة على وجود كل جزئية منها، ولا يعنى ذلك أنها مقتصرة على ما سيرد ذكره من مصارف إسلامية، كما لا يعنى ذلك أيضاً أنها موجودة فى كل المصارف الإسلامية الأخرى.

١/٣/١ الواجبات:

أ - وجود منهج شرعي واضح: حددت بعض المصارف الإسلامية عند إنشائها الآراء الفقهية المعتمدة، وأيضاً معاني الربا والدائع الحسابية وبعض صيغ التمويل الإسلامية، ومثال ذلك مايلي:

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، والبنك الإسلامي القطري؛

ورد في قانوني إنشاء البنكين في المادة الثانية مايلي: (يكون للكلمات والمصطلحات الواردة في هذا القانون المعاني المحددة لها أثناء، إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك):

الآراء الفقهية المعتمدة: الأحكام الفقهية التي يلتزم بها البنك حسب قانونه ولوائحه المطبقة - وذلك على أساس الاختيار بين سائر المذاهب الإسلامية، وفقاً للمصلحة الشرعية الراجحة وبون التقيد بمذهب معين.

الويي :

الأعمال المصرفية غير الربوية:

الودائع الحسابية :

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد رقم (١٧١)، شوال ١٤٠٧هـ، ص ١٣.

(٢) د. محمود الأنصاري وآخرين، البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ٨، أكتوبر ١٩٨٨، القاهرة،

سندات المقاربة :

..... المضاربة المشتركة :

..... التمويل بالمضاربة:

..... المشاركة المتناقصة:

بيع المراجعة للأمر بالشراء:(١)

ب - المشاركة في وضع نظم المصرف الإسلامي:

ويشتمل ذلك على المشاركة في وضع التعليمات واللوائح ونماذج العقود الشرعية للمعاملات ومراجعتها وتصحيحها وإقرارها، وفيما يلي بعض الأمثلة :

البنك الإسلامي القطري : جاء في الفصل الثامن (الرقابة الشرعية) ضمن المادة رقم (٢٨) الآتي:

(يشمل عمل المراقبين الشرعيين على إجراء الدراسة الشاملة لتعليمات العمل ولوائحه وشروطه ونماذج العقود للتحقق من عدم احتوائها على ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية)^(٢).

بنك فيصل الإسلامي السوداني:

ورد في النظام الأساسي تحت عنوان: (هيئة الرقابة الشرعية) ضمن البند رقم (٢) من المادة رقم (٦٩) ما يلي :

(يمهد لهيئة الرقابة بالاشتراك مع المسؤولين بالبنك في وضع نماذج العقود والاتفاقات والعمليات العائدة لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين والغير، وفي تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وفي إعداد العقود والاتفاقات التي يزمع البنك إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل . وذلك كله بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية)^(٣).

جـ - الرقابة:

إن من أهم واجبات وأغراض وجود هيئة رقابة شرعية أو مستشار أو رقيب شرعي هو مراقبة أعمال المصرف الإسلامي والتأكد من مطابقة أعماله لأحكام الشريعة

(١) انظر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ (قانون البنك الإسلامي الأدنى للتمويل والاستثمار)، وأيضا مواد مشروع قانون البنك الإسلامي القطري، ص ٢: ٤.

(١) المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي السوداني، مرجع سابق، ص ١٦.

الإسلامية، ولقد نصت كثير من اللوائح والقوانين الخاصة بإنشاء المصارف الإسلامية والنظم الأساسية على ذلك صراحة، كما يتم التأكيد على ذلك فى التقارير المقدمة للجمعيات العمومية، ومثال ذلك:

بنك فيصل الإسلامى المصرى:

يود عادة فى تقرير الهيئة الموقع من رئيسها مايلى :

(... بعد التدقيق والمراجعة... ويعد استعراض الهيئة لما قامت به من أعمال وإنجازات وقرارات طوال العام المذكور، واستعراض الهيئة كذلك لما ارتبط به البنك وفروعه من أعمال استثمارية وخدمات مصرفية على أساس ما رسمته الهيئة من قواعد نقيه وأحكام شرعية..).

د - الرد على الأسئلة والاستفسارات الفقهية :

وهى التى ترد للهيئة الشرعية أو المستشار الشرعى طوال العام من كل من لهم صلات واهتمام بأعمال المصرف الإسلامى ؛ إدارة المصرف، العاملين به، المتعاملين معه، المساهمين، الباحثين والباحثات، جمهور المسلمين، أجهزة الإعلام . وكذلك الأسئلة التى ترد بعد نهاية السنة المالية من المساهمين، ويتم الرد عليها أمام الجمعية العمومية. وأيضاً يتم إصدار مطبوعات خاصة بالفتاوى الصادرة من هيئات الرقابة الشرعية تشمل الأسئلة الواردة إليها من مختلف الفئات وإجاباتها.

هـ - توعية العاملين والمتعاملين:

العاملون بالمصرف الإسلامى لهم وضع حساس فى المجتمع، فيجب أن يكونوا قوة عملية، تبث الثقة فى التعامل مع المصرف الإسلامى، ولذا يجب توعيتهم التوعية الإسلامية التى تجعل كلاً منهم نموذجاً صحيحاً للمسلم الواعى الفاهم لدينه، وخير من يقوم بتوعيتهم وتنقيفهم هم أعضاء الهيئة الشرعية بالمصرف؛ لأنهم قريبون منهم، ويعرفون مشاكلهم، وموثوق بهم ولا يجد العاملون حرجاً فى عرض استفساراتهم ومشاكلهم عليهم.

كما أن جمهور المتعاملين مع المصرف يحتاجون دائماً إلى استفسارات وردود شرعية مقنعة، وقد لايسطيع الإجابة على بعضها العاملون بالمصرف، ولذا يجب قيام هيئة الرقابة بدورها فى ذلك.

ويوجد اقتراح بتجربة استخدام الرقابة الشرعية في وعظ المماطلين ليسرعوا بالساد، وخاصة بعد كثرتهم، ويكون ذلك تطويراً للدور ومفهوم الرقابة الشرعية وردّها إلى أصل منشئها، وهي الحسبة^(١).

وهي بذلك تحرك الطاقات الكامنة بالمجتمع، كما أنها نوع من التغيير يطهر عقلية الفرد من أي أفكار غير صحيحة، ويؤدي إلى طبع الأفراد على تصرفات وسلوكيات وأخلاق فاضلة تساعد المصرف الإسلامي على أداء رسالته وتحقيق هدفه المنشود^(٢).

و - الشهادة أمام الجمعية العمومية:

يقوم المستشار أو الرقيب الشرعي أو رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية بتقديم تقرير للجمعية العمومية للمساهمين سنوياً، باعتبار ذلك شهادة على عمل المصرف من الناحية الشرعية، مع بيان ما قامت به الرقابة الشرعية وأساليب متابعتها ورقابتها للنواحي الشرعية، وأهم ملاحظاتها، وبيان مدى تجاوب الإدارة والعاملين لتوجيهاتها وقراراتها... الخ.

وأصبح ذلك عرفاً معمولاً به في معظم المصارف الإسلامية، حتى ولو لم ينص على ذلك قانوناً.

٢/٣/١ الحقوق:

أ - حقوق مالية:

يقوم الرقيب الشرعي بواجبه في الرقابة والتوجيه أصلاً حسباً لله عز وجل، ولكنه عندما يقول رأيه في مسألة ويحكم فيها حسب تخصصه فإنه يقوم بدور المفتي، وبيان جواز أخذه الأجر عن عمله أو عدم جوازه لا بد من الرجوع للفقهاء، ونذكر فيما يلي ما ذكره ابن قيم الجوزية:

في أخذ الأجرة والهبة والرزق على الفتوى، ثلاث صور مختلفة السبب والحكم؛ فأما أخذه الأجرة فلا يجوز له، لأن الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله، فلا تجوز المعاوضة عليه، كما لو قال: لا أعلمك الإسلام أو الوضوء أو الصلاة إلا بأجرة، فهذا حرام قطعاً ويلزمه رد العوض، ولا يملكه.

وقال بعض المتأخرين: إن أجاب بالخط فله أن يقول للسائل: لا يلزمني أن أكتب لك خطي إلا بأجرة، وله أخذ الأجرة، وجعله بمنزلة أجرة الناسخ، فإنه يأخذ الأجرة على

(١) انظر: د. علي جمعة، «عمل هيئات الرقابة الشرعية ومشكلاتها بالمصارف الإسلامية وبعض الحلول المقترحة لها»، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لجمع الفقه الإسلامي، جيز آباد، الهند، أغسطس، ١٩٩١م، ص ٧.

(٢) د. عبد الحميد البطل، مرجع سابق، ص ٢١٥.

خطه، لا على جوابه، وخطه قدر زائد على جوابه. والصحيح خلاف ذلك، وأنه يلزمه الجواب مجاًناً لله بلفظه وخطه، ولكن لا يلزمه الورق ولا الحبر. أما الهدية ففيها تفصيل، فإن كانت بغير سبب الفتوى كمن عاتته يهاده أو من لا يعرف أنه مُلِّت فلا بأس بقبولها، والأولى أن يكافأ عليها، وإن كانت بسبب الفتوى، فإن كانت سبباً إلى أن يفتيه بما لا يفتي به غيره ممن لا يهدى إليه لم يجز له قبول هديته، وإن كان لا فرق بينه وبين غيره عنده في الفتيا، بل يفتيه بما يفتي به الناس، وكره له قبول الهدية، لأنها تشبه المعاوضة على الإفتاء. وأما أخذ الرزق من بيت المال فإن كان محتاجاً إليه جاز له ذلك، وإن كان غنياً عنه ففيه وجهان، وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم، فمن ألحقه بعامل الزكاة قال: النفع فيه عام، فله الأخذ، ومن ألحقه بعامل اليتيم منعه من الأخذ، وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي، بل القاضي أولى بالمنع والله أعلم^(١).

ب - إلزامية قرار الرقيب:

إن الرقيب الشرعي تم اختياره بناء على شروط معينة، وتتوافر فيه الكفاءة والإخلاص والثقة التي أهلته للاختيار، كما أن له دوراً هاماً في قيام المصرف الإسلامي بأعماله وفقاً للشريعة الإسلامية، وإن يؤدي الرقيب الشرعي دوره ما لم تكن قراراته ملزمة واجبة التنفيذ الفوري، وإذا فإن من حقوق الرقيب الشرعي الهامة أن تكون قراراته ملزمة للجميع، حتى ولو لم ينص على ذلك قانوناً. وبعض المصارف تطلق على القائم بالرقابة الشرعية اسم: المستشار الشرعي، بما يعني أن رأيه الشرعي استشاري فقط، أي: غير ملزم لإدارة المصرف، ومثل ذلك: البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار^(٢). والبعض الآخر يضع نصوصاً قانونية بعدم إلزامية قرارات الرقابة الشرعية، ومثال ذلك: بنك التضامن الإسلامي السوداني فقد نصت المادة (٦٣) من النظام الأساسي على مايلي:

(في حالة الخلاف بين إدارة البحوث والفتوى والمدير العام بشأن مشروعية أي من معاملات البنك، يجب رفع الأمر لمجلس الإدارة الذي يجوز له استفتاء أي جهة مختصة).

٤/١: الآثار القانونية لتقصير الرقيب الشرعي أو خطئه:

مما لاشك فيه أن تقصير الرقيب الشرعي أو خطئه تترتب عليه آثار خطيرة، فقد ينتج عن ذلك تلوث الأموال بالربا، أو ضياع حقوق لأى طرف سواء المصرف أو المساهمين أو المودعين أو من يدخلون مع البنك في أعمال استثمارية.

(١) ابن قيم الجوزية، «أعلام الموقعين عن رب العالمين» راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبدالرؤف سعد، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٢٦.

(٢) انظر، قانون إنشاء البنك، مرجع سابق، المادة (٢٧) بند أ.

وقد لا يقتصر وقوع الضرر على هؤلاء فقط، وإنما قد يمتد ليقع على المجتمع المسلم الموجود به المصرف الإسلامي، ويؤثر تأثيراً سلبياً على العمل بأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع، ذلك لأنه مصرف إسلامي يرفع الإسلام شعاراً له ويعن محاربة الربا والفرد وأكل أموال الناس بالباطل وعدم صدق وسلامة المعاملات المالية... الخ، ويدعى أنه مثال للتطبيق العملي لأحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، ثم لا يفعل مايقول، ولا يلتزم التزاماً تاماً بأحكام الشريعة، وذلك كله مما يسيئ إلى التجربة، وقد يؤدي إلى شعور كثير من أفراد المجتمع ببعض الإحباط في إمكانية النجاح في محاربة الربا والقوانين الوضعية والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية الفراء. وبمراجعة العديد من النظم الأساسية واللوائح والقوانين الخاصة بالمصارف الإسلامية، فإن الباحث لم يتمكن من العثور على نصوص قانونية خاصة بالآثار القانونية المترتبة على خطأ أو تقصير الرقيب الشرعي، سوى بعض النصوص الخاصة بعزل الرقيب الشرعي عن طريق الجهات التي عينته مثل الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة. ويرى الباحث أن الرقيب الشرعي تقع عليه الالتزامات القانونية التي تقع على مراقب الحسابات، طالما أن له سلطة وحقوق مراقب الحسابات، وذلك كحد أدنى من الالتزام القانوني أمام المتضررين. ويمكن اللجوء إلى المحاكم العادية المختصة بمثل هذه الأمور، لأن النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية نصوص عامة وتوجب التعويض على كل من تسبب في الإضرار بغيره سواء كان التسبب عامداً أو سهواً، وسوف يتحمل المصرف في النهاية مسؤولية خطأ أو تقصير الرقيب الشرعي. حيث إن الرجوع عليه شخصياً قد يؤدي إلى عدم قبول الكثيرين العمل بالرقابة الشرعية، وخاصة إذا كان الخطأ أو التقصير نتيجة كثرة الأعمال وقلة الوقت وليس بسبب التعمد. ويقترح أن ينص عند التعاقد مع الرقيب الشرعي على تحميله مسؤولية تعمده الخطأ أو التقصير، وإذا لم يثبت تعمده الخطأ أو التقصير يتحمل المصرف مسؤولية خطئه أو تقصيره.

الفصل الثانى

مدى صلاحية نظم الرقابة الشرعية الحالية
فى المصارف الإسلامية

الفصل الثانى

مدى صلاحية نظم الرقابة الشرعية الحالية فى المصارف الإسلامية

١/٢ : عرض الوضع الحالى:

١/١/٢ : اختيار المستشار الشرعى أو هيئة الرقابة:

أ - الترشيح:

يتم ترشيح بعض العلماء الذين تنطبق عليهم الشروط المحددة والتخصصات المطلوبة وفقاً للوائح والقوانين الخاصة بكل مصرف، وذلك على الجهة المختصة بالانتخاب أو التعيين أو الموافقة على اختيارهم، ويكون ذلك بترشيح بعض الأسماء بمعرفة بعض الجهات المختصة التى يستعان بها فى ذلك، أو عن طريق مجلس الإدارة، أو بترشيح بعض العلماء المتخصصين أنفسهم أمام الجمعية العمومية، مثل ما يحدث فى بنك فيصل الإسلامى المصرى، وغالباً ما يتم الترشيح فى معظم المصارف لعلماء متخصصين فى الفقه أو الاقتصاد أو القانون.

ب - من لهم حق الاختيار:

من أهم الجهات التى لها حق الاختيار :

١ - مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة فى بعض المصارف الإسلامية باختيار وتعيين المستشار أو الرقيب الشرعى أو أعضاء الهيئة كما فى كل من :

البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار: حيث نصت المادة (٢٧) بند (أ) من قانون البنك على ما يلى:

(يعين مجلس الإدارة فى خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه مستشاراً شرعياً من بين أهل العلم والتخصص بالأحكام الشرعية العملية).

ودار المال الإسلامى: ورد فى دليل دار المال الإسلامى ما يلى :

(تخضع جميع عمليات «دار المال الإسلامى» لرقابة هيئة الرقابة الشرعية التى تتكون من خمسة أعضاء على الأقل من بين كبار علماء الفقه الإسلامى المعروفين بخبرتهم وعمق فهمهم لأحكام الشريعة الغراء ويعينون من قبل مجلس المشرفين)^(١)

(١) دليل دار المال الإسلامى، مطبوعات دار، ص ١٩.

٢ - الجمعية العمومية:

تقوم الجمعية العمومية في بعض المصارف الإسلامية بانتخاب من يقوم بالرقابة الشرعية ومن أمثلة ذلك مايلي:

بنك فيصل الإسلامي المصري: ورد في المادة (٤٠) من قرار وزير الأوقاف رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٧ الخاص بالبنك ما يلي نصه: (تشكل هيئة الرقابة من خمسة أعضاء على الأكثر يختارون من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي تعينهم الجمعية العمومية).

بنك البركة السوداني: ورد في المادة (٢٤) بند رقم (١) من لائحة البنك أن من اختصاص الجمعية العامة نصه:

(تعيين مراقب شرعى أو هيئة رقابة شرعية) وتحديد اختصاصاته ومسئوليته ومخصصاته).

٣- الدولة:

أصدرت بعض الدول الإسلامية قوانين تختار من خلالها من يقومون بالرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية ومثال ذلك:

دولة الإمارات العربية: حيث أصدرت القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ الذي ورد ضمن المادة الخامسة منه ما نصه : (تشكل بقرار من مجلس الوزراء هيئة عليا شرعية تضم عناصر شرعية وقانونية ومصرفية، تتولى الرقابة العليا على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية للتحقق من مشروعية معاملاتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية...), كما أوجبت المادة السادسة من هذا القانون ضرورة النص في عقد التأسيس والنظام الأساسي لكل مصرف أو مؤسسة مالية أو شركة استثمارية إسلامية على تشكيل هيئة للرقابة الشرعية داخل كل منها، ونصت هذه المادة على أن تعرض أسماء هيئة الرقابة الشرعية على الهيئة العليا المنصوص عليها في المادة السابقة لإجازتها قبل صدور قرار التشكيل.^(١)

ولقد أظهرت دراسة^(٢) المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة أن اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف قيد الدراسة يتم عن طريق الجمعية العمومية ، بنسبة ٣٩٪،

أو عن طريق مجلس الإدارة بنسبة ٥٨٪ ،

أو بوسائل أخرى ، بنسبة ٢٪ .

(١) انظر، د/ حمدي عيد المنعم- مرجع سابق، ص ١٨، ١٩.

(٢) انظر، تقرير لجنة تقويم الدور الشرعي للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٩١.

٢/١/٢ : مدة المستشار الشرعى أو هيئة الرقابة الشرعية:

تحدد بعض المصارف الإسلامية مدة معينة يتم بعدها اختيار المستشار أو الرقيب الشرعى أو أعضاء هيئة الرقابة، وبعضها لا يحدد مدة معينة لقيامهم بالرقابة الشرعية، ومن أمثلة ذلك :

أ - تحديد مدة معينة :

١ - عام واحد: كما فى : البنك الإسلامى القطرى:

حيث ورد فى الفصل الثامن الخاص بالرقابة الشرعية مادة (٢٨) بند (أ) مانصه :
(تنتخب الهيئة العامة فى كل عام وبالطريقة التى ينتخب بها فاحصو الحسابات، ثلاثة مراقبين من الأشخاص المعروفين بالعلم والاطلاع على أحكام المعاملات الشرعية...).

٢ - ثلاث سنوات: كما فى : بنك فيصل الإسلامى المصرى:

حيث ورد فى المادة (٤٠) من قرار وزير الأوقاف رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٧ أن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية تعينهم الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات.

وفى بنك فيصل الإسلامى السودانى:

حيث ورد فى المادة (٦٩) بند رقم (١) من عقد التأسيس ما نصه :
(تشكل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل وسبعة على الأكثر من علماء الشرع، تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين لثلاث سنوات...).

وفى مصرف قطر الإسلامى:

حيث ورد بالمادة (٧٦) من النظام الأساسى بأن تشكيل هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضاء يكون بمعرفة الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات.

ب - عدم تحديد مدة معينة؛ كما فى : بنك التضامن الإسلامى السودانى:

وذلك لأن إدارة الفتوى والبحوث التى تقوم بعمل هيئة الرقابة الشرعية إحدى إدارات ويعين فيها موظفون ليس لهم مدة لبقائهم فى وظائفهم مثل أى موظفين آخرين^(١).

وفى البنك الإسلامى الأردنى:

حيث نصت المادة (٢٧) من قانون إنشاء البنك على ما يلى :

أ- يعين مجلس الإدارة فى خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه مستشاراً شرعياً من بين أهل العلم والتخصص بالأحكام الشرعية الطلعية .

(١) انظر، النظام الأساسى للبنك، مادة (٦٠)، مرجع سابق.

ب - لا يجوز عزل المستشار المعين لهذه الوظيفة إلا بناءً على صدور قرار معلل من مجلس الإدارة ويأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل).

٣/١/٢: الحقوق المالية:

توجد صور متعددة لما يتقاضاه الرقيب الشرعى من استحقاقات مالية نذكر منها مايلي:

(١) نسبة من صافى الربح: ومثال ذلك بنك فيصل الإسلامى المصرى، حيث نصت المادة (٤٢) من قرار وزارة الأوقاف رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٧ على مايلي:

(تحدد الجمعية العمومية للبنك مكافآت وبدلات الحضور لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولأعضاء هيئة الرقابة عند اعتماد الميزانية، على ألا تتجاوز فى مجموعها عشرة فى المائة، ولا تقل عن خمسة فى المائة من صافى الربح).

(٢) أتعاب محددة عند التعيين: ومثال ذلك بنك فيصل الإسلامى السودانى، حيث نصت المادة (٦٩) بند رقم (١) من عقد التأسيس على مايلي :

(تشكل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل، وسبعة على الأكثر من علماء الشرع، تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين لثلاث سنوات، وتحدد أتعابهم فى قرار التعيين...).

(٣) تحديد أجر كل عام : مثال ذلك : البنك الإسلامى القطرى، حيث ورد فى المادة (٢٦) بند (هـ) من قانون إنشاء البنك أن من اختصاصات الجمعية العمومية العادية مايلي:

(انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الرقابة الشرعية ومراقبى الحسابات وتحديد الأجر الذى يؤدى إليهم خلال السنة المالية المقبلة مالم يكن معيناً فى نظام الشركة).

(٤) نقاضى مكافأة شهرية رمزية: ومثال ذلك : المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتتمية (بمصر)، حيث يحدد حالياً مكافأة شهرية رمزية للسادة أعضاء الهيئة، وذلك ماتيين من الدراسة الميدانية، وهى مكافأة زهيدة، وتعتبر بدل حضور جلسات.

(٥) نقاضى مرتب شهري: ومثال ذلك : أعضاء إدارة الفتوى والبحوث ببنك التضامن الإسلامى السودانى، حيث إنها إدارة من إدارت البنك التى يعمل فيها موظفون يتقاضون مرتبات شهرية باستثناء مدير الإدارة الذى يعين بمعرفة مجلس الإدارة الذى يحدد صلاحياته واختصاصاته، وبالتالي ما يتقاضاه من أجر^(١) .

(١) انظر المادتين (٥٥)، (٦٠) من النظام الأساسى للبنك.

(٦) عدم تقاضى مقابل مبادى: ومثال ذلك : هيئة الرقابة الشرعية بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار بالسعودية، حيث اشترط السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عدم تقاضى أى أجر أو مكافأة حسبة لله عز وجل، وشكرتهم إدارة الشركة على ذلك، وذكرت ما نصه : (وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة الشرعية لاتتقاضى أى أتعاب مقابل عملها، فنسأل الله أن يضاعف أجرهم وثوابهم فى الدنيا والآخرة، وأن يجزيهم عن عملهم خير الجزاء)^(١) .

٤/١/٢: موقع المستشار الشرعى أو هيئة الرقابة فى الهيكل التنظيمى للمصرف:

أ- التبعة لمجلس الإدارة: كما فى المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية (مصر) : حيث يعين مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية، وهى تتبع تنظيمياً رئيس مجلس الإدارة^(٢) .

البنك الإسلامى الأردنى: حيث يتبع المستشار الشرعى مجلس الإدارة وهو الذى يعينه، كما سبق ذكره.

ب- التبعة لمدير عام المصرف: وذلك باعتبارها إحدى إدارات المصرف فى الهيكل التنظيمى، ومثال ذلك:

بنك التضامن الإسلامى السودانى:

حيث أن إدارة الفتوى والبحوث إحدى إدارات البنك، وتقدم تقارير يومية للمدير العام، حيث نصت المادة (٦١) من النظام الأساسى على أن إدارة الفتوى والبحوث تقدم تقارير يومية، كلما اقتضى الأمر ذلك، تشمل ملاحظاتها فى أى أعمال من البنك للمدير العام وللمجلس الإدارة.

جـ- عدم وجودها ضمن الهيكل التنظيمى للمصرف: وذلك لتبعة هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية فقط فى بعض المصارف الإسلامية، كما فى كل من بنك فيصل الإسلامى المصرى ، بنك فيصل الإسلامى السودانى، بنك البركة السودانى، البنك الإسلامى القطرى.

حيث إن الجمعيات العمومية هى التى تختار أعضاء الهيئة، وليس لمجلس الإدارة سلطة على الهيئة، وذلك بنص القوانين واللوائح والنظام الأساسى لهذه المصارف، كما سبق ذكره وتوضيحه لبعضها.

(١) انظر، تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٠م، (١٤١٠هـ - ١٤١١هـ)، ص ١٢.

(٢) انظر، الهيكل التنظيمى للمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بمصر.

وأظهرت دراسة المعهد العالمى للفكر الإسلامى بالقاهرة أن وضع الهيئة فى البناء التنظيمى فى المصارف الإسلامية كمايلى:

- ٢٤٪ تقريبا تابعة للجمعية العمومية.

- ٢١٪ تقريبا تابعة لمجلس الإدارة.

- ٣٥٪ غير معلوم تبعيتها^(١).

٢/٢: الصعوبات التى تواجه الرقابة الشرعية:

١/٢/٢ - صعوبة وجود الفقيه أو الاقتصادى المتخصص:

حيث يصعب وجود الفقيه المتخصص فى المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية، مما نتج عنه عدم استطاعة الفقيه إبداء رأى الشرعى فى عدد من المسائل الاقتصادية أو المصرفية حتى يعرف شرحها وتفاصيلها من الاقتصادى أو المصرفى المختص، ليعلم الواقع الذى سيطبق حكم الله عليه، وأيضا الاقتصادى أو المصرفى ينتظر رأى الفقيه ليعلم حكم الشرع فيتبعه، نظراً لعدم علمه بأحكام الشريعة الإسلامية فى مجال تخصصه.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن الأعمال المصرفية - بصورتها الحالية المتفقة مع التطورات التى وصلت إليها المعاملات والأساليب الحديثة التى تتبعها البنوك الأخرى - على درجة عالية من التقيد والتنوع والإبداع والتجديد^(٢). ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبة بالتعاون بين الخبرات الفقهية والاقتصادية.

٢/٢/٢ - صعوبة تغيير الواقع ومسألة الاجتهاد والتقليد:

وهو واقع معقد من حيث وجود صور عقود خارجة على صور العقود المسماة الموروثة، مما يتطلب من الهيئة التكييف الصحيح لتلك العقود الجديدة مع عدم وجود قواعد وضوابط تسترشد بها فى التعامل، مع ضرورة سرعة التغيير والالتزام بالأحكام الشرعية، مما يوجد معه مشكلات فى مسألة الاجتهاد والتقليد، مع أى المذاهب وبأى الاتجاهات داخل المذهب، أو الذهاب إلى قضية التقليد بشروطه المعروفة، وإذا كان الاجتهاد هو السبيل فهل يمكن أن يجتهد كل عضو بالرقابة الشرعية، وهل تتوافر له شروط الاجتهاد المعروفة فى أصول الفقه؟^(٣) وحل هذه الصعوبة ميسور بتحديد مناهج الاجتهاد.

(١) انظر، تقرير لجنة تقييم الدور الشرعى لمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) د. جمال عليا، حوار حول البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمة، العدد (٥٧) رمضان ١٤٠٥هـ، مايو ١٩٨٥، ص ٦٤.

(٣) انظر د. علي جمعة، مرجع سابق، ص ١٢.

٣/٢/٢ - عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة في بعض المصارف:

لا شك أن عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة يقلل من أهميتها وهيبته، ولا يتيح التصحيح الفوري للأخطاء الشرعية، مما يعنى استمرارها والتعمد على ارتكابها من العاملين بالمصرف، مما دفع أحد الباحثين في نقده لتجاوزات التطبيق في عمليات المراجعة بالمصارف الإسلامية واستمرارها بالرغم من التنبيه عليها من الهيئة الشرعية إلى أن يقول: (إن الواقع التطبيقي لهذه المعاملة قد شهد كثيراً من التجاوزات في ترتيب هذا العقد. فالبank لا يقوم نفسه بالشراء، وإنما يكفي بأن يقدم إليه العميل فاتورة السلع المراد بيعها مربحة، ويكون العميل قد قام بشراء هذه السلع باسمه من قبل، وقعت الفواتير باسمه كذلك، فيقتصر دور البنك على تسديد قيمة الفاتورة مقابل الربح المتفق عليه، فيكون ممولاً فعلياً في صورة مشتر وبائع في الظاهر، ولا سيما إذا علمنا أن ارتباط العميل بالمصرف من البداية ارتباط ملزم لا يملك منه فكاً، فهو إلى العقد أقرب منه إلى الوعد. ولا شك أن هذا الترتيب يحتوى على كثير من المخالفات الخطيرة التي يمكن أن تنسف شرعية هذه المعاملة من الأساس، وتنقلها إلى دائرة العقود الربوية المحرمة. ومن يراجع محاضر هيئة الرقابة الشرعية بينك فيحصل الإسلامى المصرى (أرقام ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٠، ٥٣، ٥٤) يلمح هذه المخالفات التي طالما نبهت عليها الرقابة، وأوصت بضرورة اتباع الخطوات الشرعية اللازمة لتصحيح هذه المعاملة، ولكن استمرار التنبيه وتكرره يوحى باستمرار هذه المخالفات^(١). وذلك أيضاً مادفع أحد المساهمين في إحدى الجمعيات العمومية لأن يصف هيئة الرقابة الشرعية بأنها شكل بدون مضمون، وعلل ذلك لأن رئيسها رأى بنفسه مخالفات شرعية في أحد الفروع وهدد وتوعد أمام السيد محافظ البنك وبعض كبار المسؤولين، ومع ذلك استمرت المخالفات ولم تتم بسرعة الاستجابة لتوجيهات فضيلة رئيس الهيئة، كما لم يشر في تقرير الهيئة السنوى لذلك^(٢).

٤/٢/٢ - المشاكل الذاتية:

و تتمثل في تغير الأفراد بالوفاة أو الاستقالة، مما يؤثر كثيراً على كفاءتها، ويحدث فراغاً قد لا يتيسر ملؤه، وإن ملئ فبأخر قد يصعب تأقلبه بسرعة ويسهولة مع باقى الأعضاء. كما قد تحدث مشاكل للهيئة مع نفسها كشخص معنوى، مثل: المشكلات بين هيئة رقابة جديدة وهيئة رقابة سابقة، حينما تختلف الفتاوى بينهما،

(١) د. محمد صلاح المساوى، «مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام»، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، الناشر دار الوفاء للنموسة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ من ٦٥٩.

(٢) الساهم: أحمد أحمد الجارية، اجتماع الجمعية العمومية لبنك فيصل الإسلامى المصرى، مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٤٠٦هـ.

وخاصة إذا كانت فتاوى في مسائل حيوية أو قام المصرف بتبنيها والعمل بمقتضاها وهمة نفسه عليها، أو كانت أكثر انتشاراً في العمل بها. وتكون المشكلة قوية وخطيرة، وهي إذا ما كانت ترى أن رأى الهيئة السابقة مخالف للنص والإجماع في رأيها محض خطأ^(١).

٥/٢/٢ - مشاكل الهيئة مع إدارة المصرف:

وتأتى المشاكل أساساً بسبب محاولة إدارة المصرف التأثير على هيئة الرقابة، وأحياناً محاولة استصدار الفتاوى المناسبة لها، وذلك مثلاً عن طريق صياغة سؤال بطريقة ناقصة أو مخالفة للواقع، والخطأ في التصوير يؤدي إلى الخطأ في الفتوى بدون شك، وقد تؤثر الإدارة على الهيئة في مرحلة التكيف بإعطائها معلومات غير دقيقة، أو التأثير على الهيئة في تقدير الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلتها، وكذلك تريد الإدارة تقريراً خالياً من الملاحظات وتحصر على ذلك مهما ارتكبت من المحظورات. كما قد يحدث تصادم مع الإدارة إذا تدخلت الهيئة لإنصاف العاملين ورفع بعض الظلم عنهم، مما قد تعتبره الإدارة تدخلاً في شئونها. وتكون القوة المؤثرة من الإدارة على الهيئة كبيرة كلما كانت الإدارة مؤثرة في اختيار الهيئة، أو كان للإدارة الحق في اختيار الهيئة أو الرقيب الشرعي.

٦/٢/٢ - ضيق اختصاص الهيئة:

من الصعوبات الهامة التي تواجه بعض هيئات الرقابة الشرعية التضيق عليها في اختصاصاتها، فيقتصر دورها مثلاً على الفتوى والإرشاد، ولا تقوم عملياً بتقويم الأخطاء وإصلاحها وطرح البديل الشرعي، فبذلك تصبح مجرد واجهة شرعية تكمل باقى الواجهات لإضفاء الصبغة الإسلامية على المصرف وتحسين الصورة أمام جمهور المسلمين. ومما يؤيد ذلك أقوال بعض الباحثين المهتمين بتجربة المصارف الإسلامية في المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية^(٢) نذكر منها مايلي:

- حقاً إن خضوع البنوك الإسلامية لرقابة وإشراف مجالس الشريعة تسد من هذه الثغرات،^(٣) ولكن هذه المجالس أساساً هيئات استشارية واختصاصها ضيق جداً، ومن هنا كان دورها محدداً لاي إصلاح^(٤).

(١) انظر د. د. على جمعة، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) المنعقد في استانبول (تركيا) في الفترة من ١٤-١٧ صفر ١٤٠٧هـ الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ الناشر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة.

(٣) يقصد قيامها بواجبها في التنمية الشاملة.

(٤) محمد هاشم عوض، «استراتيجية البنوك الإسلامية: نموها ومستقبلها»، ترجمة د/ على رفاعة الأنصاري، ص ٢١١.

- إذا اعتادت الإدارة أن تحيل كل كبيرة وصغيرة إلى الهيئة الشرعية التي تصدر الفتاوى دون اقتراح الأسلوب البديل، فإن المؤسسة سوف تعاني من عدم القدرة على اتخاذ القرار، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى نتائج سيئة^(١).

كما أن بعض المصارف تلزم هيئة الرقابة الشرعية بعدم الإدلاء بأى معلومات، مثال ذلك: البنك الإسلامي القطري، حيث ورد في الفصل الثامن (الرقابة الشرعية) مادة (٢٨) بند (ح) مانصه: (يلتزم المراقبون الشرعيون بالامتناع عن الإدلاء بأية معلومات أو تصريحات تتعلق بعمل البنك أو معاملاته). وهو قيد لا يجب أن يفرض على علماء أجلة يفترض فيهم الصدق والإخلاص وابتغائهم مرضاة الله عز وجل، عندما تدلى هيئة الرقابة بمعلومات أو تصريحات فإنها لا تتناول تفاصيل تمس أحداً (مثل ذكر أسماء عملاء أو أرقام حسابات أو أرصدة)، ولكنها عندما تعطى الحرية في ذلك تجعل إدارة المصرف أكثر حرصاً على الالتزام الشرعى، كما يزيد ذلك في أهمية وهيبة الهيئة وتنفيذ كل توجيهاتها، وتجعل الجماهير المسلمة على ثقة مستمرة وأطمئنان دائم على سلامة مسيرة المصرف والتزامه بشرع الله عز وجل.

٧/٢/٢ - عدم مراجعة التعليمات التنفيذية بالمصرف:

عندما تقوم إدارة مصرف إسلامي ما بإصدار تعليمات داخلية تنفيذية للعاملين بالمصرف، وخاصة التعليمات الخاصة بالزكاة والقرض الحسن، توظيف الأموال محلياً وخارجياً، وأساليب معالجة المتأخرات وجدولتها، ومعايير الحكم على عميل باليسر أو الإعسار، كيفية اعتبار بعض المديونيات ديوناً معدومة، وغيرها من التعليمات التي تحتاج لمراجعة شرعية، فإن ذلك يؤدي إلى أن تصبح الهيئة في واد والعاملين بالمصرف في واد آخر، وبالطبع سوف يقوم العاملون بتنفيذ تعليمات رؤسائهم حتى لو وجدوا في ذلك حرجاً، كما أن ذلك يصعب من مهمة الهيئة في قيامها بواجبها، ويزداد الأمر صعوبة عندما لا تعلم الهيئة بهذه التعليمات التي قد يكون بها بعض المخالفات الشرعية^(٢).

٨/٢/٢ - قلة تعاون العاملين بالمصرف وعماله مع الهيئة:

من الصعوبة الشديدة أن يستطيع الرقيب الشرعى أو أعضاء الهيئة الإلمام بكل ما يحدث من شبهات أو مخالفات شرعية في كل إدارات وفروع المصرف، وخاصة إذا لم يوجد مساعدون شرعيون بالإدارات والفروع يبلغون الرقابة الشرعية بما جرى عليه

(١) م. أ. رشيد شويرى، منظره تقويمية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونورها المستقبلي، ص ١٧٨.

(٢) انظر، حسن يوسف دارد، «دور المصارف الإسلامية في التنمية الصناعية»، رسالة ماجستير، مقدمة إلى معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١١٩، ١٢١.

العمل قبل وأثناء وبعد التنفيذ، ويزداد الأمر صعوبة إذا لم يتعاون مع الرقابة الشرعية العاملون بالمصرف والمتعاملون معه، ويقومون بواجب الحسبة لله عز وجل. ولعل ذلك أسباباً كثيرة نوجز أهمها فيما يلي:

أ - بالنسبة للعاملين بالمصرف:

- وضع الإدارة لحواجز وقيود تمنع اتصال العاملين مباشرة بالرقابة الشرعية، مثل: إصدار تعليمات بأن يكون الاتصال عن طريق الإدارة التي قد ترى عدم إبلاغ الأمر للرقابة الشرعية.

- وجود إحباط لدى العاملين ببعض المصارف، وعدم اقتناعهم بجسدى الاتصال بالرقابة الشرعية، علمهم بأن اختيار وتعيين الرقيب الشرعى أو أعضاء الهيئة يتم عن طريق الإدارة (التي قد تمارس المخالفات الشرعية وتصدر تعليمات دون مراجعتها شرعاً من الرقابة الشرعية)، علمهم بأن الإدارة تستطيع أن تضلل الرقابة الشرعية وتتسق المستندات وتعرضها بما يفيد شرعية التعامل، وتفعل ذلك عند مناقشتها، أو علمهم بأن الرقابة الشرعية اطلعت على بعض المخالفات وأبدت ملاحظات بعضها لم ينفذ، مما يولد فى نفوس العاملين الإحباط واليأس من إمكانية الإصلاح عن طريق الرقابة الشرعية، وبالتالي عدم محاولة التعاون معها والاتصال بها.

- قد يخشى بعض العاملين الاتصال بالرقابة الشرعية خوفاً من اضطهاد الإدارة لهم، وخاصة إذا ما حدثت معاقبة أو اضطهاد لبعض زملائهم الذين فعلوا ذلك.

- بعض العاملين بالمصارف الإسلامية لا تهمهم النواحي الشرعية فى المعاملات، وإنما الذى يهمهم بالدرجة الأولى الحرص على وظائفهم وترقياتهم ومكافأاتهم.. إلخ. وبعضهم يكون موقفهم سلبياً، اعتماداً على اعتقادهم بأن المسئول عن سلامة أعمال المصرف شرعاً هى الهيئة أو الرقيب الشرعى، بما لهما من سلطات واختصاصات تمكنهم من الاطلاع على كافة المستندات ومناقشة كل المسئولين.

ب - بالنسبة للمتعاملين مع المصارف: وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين:

١ - متعاملون يحرصون على شرعية التعامل:

- توجد سلبية لدى بعضهم ولا يتصلون بالرقابة الشرعية عندما يجدون شبهات شرعية فى معاملات مصرف ما، فيتركونه ويذهبون لمصرف إسلامى آخر يطمنون لمعاملته ويكتفون بذلك.

- يوجد لدى بعضهم ثقة تامة فى إدارة المصرف والعاملين به فى أنهم يؤتون عملهم وفقاً لشرع الله، بالإضافة إلى الاطمئنان بوجود رقابة شرعية تقوم بواجبها كاملاً، وبالتالي لا يجدون مبرراً للاتصال بها.

- كما أن كثيراً من المتعاملين مع المصارف الإسلامية يتعاملون معها بعاطفة جياشة، مع قلة علمهم بفقہ المعاملات المالية، ولا يدركون وجود أى شبهة شرعية إذا وجدت، وبالتالي لا يقومون بإبلاغ الرقابة الشرعية عن أى شئ.

٢ - متعاملون لا يحرصون على شرعية التعامل:

وذلك لأنهم يحرصون على منفعتهم المادية أولاً وأخيراً، ومن الأمثلة مايلى:

- بعض المودعين يودعون أموالهم بالمصرف الإسلامى عندما يوزع أرباحاً أكثر من الفائدة التى توزعها البنوك الربوية، ويحدث العكس فيسحبون أموالهم من المصارف الإسلامية إذا أصبح معدل الربح أقل من سعر الفائدة، ويودعون أموالهم بالبنوك الربوية.

- بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية الذين يحتاجون إلى أموال لإقامة بعض المشروعات أو يحتاجون الآلات أو بضاعة مثلاً، فإن كل ما يهمهم الحصول على ما يريدون بتكلفة أقل من تكلفة فائدة القروض من البنوك الربوية، وهم بالتالى ليس لديهم أى استعداد للتعاون مع الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى اعتقادهم بأن ذلك قد يجلب لهم بعض المتاعب مع الإدارة، مما يؤدي إلى تعطيل مصالحهم.

٣/٢ تقييم الوضع الحالى للرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية :

١/٣/٢ : السليات:

أ- سليات تتعلق باختصاصات الرقابة الشرعية فى بعض المصارف :-

وهى سليات تتضح من الاطلاع على اللوائح والقوانين وتقارير مجلس الإدارة فى كثير من المصارف الإسلامية، وأيضاً بالاطلاع على تقرير اللجنة «لجنة تقويم الدور الشرعى بالمصارف الإسلامية» بالمعهد العالى للفكر الإسلامى بالقاهرة عام ١٩٩٣، وسيتم ذكر النسب التى تم التوصل إليها فى المصارف قيد الدراسة، وذلك فى كل سلبية من السليات المتعلقة باختصاصات الرقابة الشرعية وأهمها مايلى:

١- عدم مشاركة الهيئة فى وضع نظام اختيار العاملين: حيث أظهرت الدراسة أن الهيئة ليس لها دور بنسبة ٨٩,٣٪، وأن لها دور بنسبة ٥٪، وغير مطوم دورها فى ٥,٧٪ من مجتمع الدراسة^(١).

(١) انظر تقرير لجنة تقويم الدور الشرعي بالمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٩٨، ٩٩.

٢- عدم القيام بدورها في مراجعة ورقابة ما يتعلق بالزكاة والقرض الحسن.

أظهرت الدراسة أن الهيئة ليس لها دور في الزكاة بنسبة ٥٣٪، ولها دور بنسبة ٢٨٪، وغير معلوم دورها بنسبة ٩٪ تقريباً من مجتمع الدراسة^(١).

- وأظهرت الدراسة -بالنسبة للقرض الحسن- أن الهيئة لها دور في التعامل بالقرض الحسن بنسبة ١١٩٪، وليس لها دور بنسبة ٤٢٪، وغير معلوم دورها بنسبة ٤٦٪ من مجتمع الدراسة^(٢).

٢- عدم المشاركة في وضع التعليمات التنفيذية الخاصة بالتشغيل داخل البنك

وأظهرت الدراسة أن الهيئة ليس لها دور في هذا الخصوص بنسبة ٥١٪، ولها دور بنسبة ٧٨٪، وغير معلوم دورها بنسبة ٤٠٪ من مجتمع الدراسة^(٣).

٤- عدم إبداء الرأي في الضمانات المقدمة من المتعاملين بالمصرف ، وأظهرت الدراسة أن الهيئة ليس لها دور في هذا الموضوع بنسبة ٤٠٪، وأن لها دور بنسبة ٨٦٪، وغير معلوم دورها بنسبة ٥١٪ من مجتمع الدراسة^(٤).

٥- عدم مشاركة الهيئة للإدارة في المشروعات والأنشطة ودراسات الجدوى وإبرام العقود، وأظهرت الدراسة أن الهيئة ليس لها دور بنسبة ٥٧٪، ولها دور بنسبة ٢٢٪، وغير معلوم دورها بنسبة ٢٠٪ من مجتمع الدراسة^(٥).

٦- عدم إبداء الرأي في الديون المتأخرة، وتحديد ما إذا كان المتعامل مع المصرف معسراً أو معافئاً قادراً على الدفع، وما يترتب على ذلك، وأظهرت الدراسة أن الهيئة ليس لها دور في هذا الخصوص بنسبة ٣٢٪ تقريباً، ولها دور بنسبة ١٧٪ تقريباً، وغير معلوم دورها بنسبة ٥١٪ من مجتمع الدراسة^(٦).

ب- ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات أغلبية خارج المصرف:

عندما تتدخل بعض المصارف الإسلامية في عمليات استثمارية مع الغير مثل المساهمة في إنشاء مشروع أو الدخول في مشاركة أو مضاربة مع بعض المتعاملين مع المصرف، فإنه غالباً ما تتكفى الرقابة الشرعية بمراجعة العقود والرد على الاستفسارات فقط، ثم لا توجد متابعة بعد ذلك ومراقبة للتأكد من شرعية تنفيذ هذه الاستثمارات،

(١) المرجع السابق ص ٩٨.

(٢) المرجع السابق ص ٩٨.

(٣) المرجع السابق ص ٩٦.

(٤) المرجع السابق ص ٩٧.

(٥) المرجع السابق ص ٩٨.

(٦) المرجع السابق ص ٩٨.

وينطبق ذلك أيضاً على توظيف الأموال بالأساليب الشرعية لدى بعض الجهات الرسمية، ومثال ذلك مايلي:-

أن بنك فيصل الإسلامي يوظف أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الاستخدامات مضاربات لدى البنك المركزي المصري، وهي نسبة كبيرة تستوجب ضرورة مراقبة هيئة الرقابة الشرعية، للتأكد من شرعية تنفيذ البنك المركزي المصري للمضاربات وفقاً للعقود المبرمة بينه وبين بنك فيصل الإسلامي المصري، وألا تكتفى بمراجعة العقود وما يرد من البنك المركزي من إشعارات^(١).

جـ- قصور الضبط الشرعي في التعامل مع البنوك غير الإسلامية:

نظراً لأن المصارف الإسلامية ترتبط بمعاملات مع البنوك الخارجية غير الإسلامية بصفتها (مراسلين أو وكلاء) من خلال معاملات التجارة الدولية والاعتمادات المستندية، وحيث إن نظم هذه البنوك غير إسلامية وموظفيها غير مسلمين، وبالتالي ينقصهم الحد الأدنى من معرفة أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، وأيضاً ينقصهم الحس الإسلامي العام الذي يشعر به الموظف المسلم^(٢)، مما يوجد معه احتمال كبير في حدوث أخطاء شرعية في التنفيذ على الرغم من شرعية العقود، ولأطمئن تماماً إلى ما يصدر عن هذه البنوك من بيانات وإشعارات ونماذج، بما يوحى بشرعية المعاملات كاستبدال كلمة فائدة بكلمة ربح أو كلمة قرض بكلمة مضاربة في معادن أو بيع وشراء معادن مثلاً.

وعلى الرغم من أن نسبة التوظيف الخارجي عن طريق البنوك غير الإسلامية مرتفعة لدى معظم المصارف الإسلامية^(٣)، فإنه يوجد حالياً قصور بالنسبة لمعظم هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية في تتبع ومراقبة شرعية هذه المعاملات على أرض الواقع بالخارج، وذلك باستثناء بعض هيئات الرقابة الشرعية ببعض المصارف التي حاولت التأكد من شرعية هذه المعاملات على الخارج التي يجريها وكيل المصرف، ومثال ذلك: ما ذكره بنك دبي الإسلامي عن دور الوكيل في معاملات المراجعات الدولية ونصه :

(يعتمد البنك على وكيله في الخارج في شراء البضائع نقداً من البائع الأصلي وبيعها للمشتري أو المتعامل نيابة عن البنك بالأجل في السوق الدولية. والمتبع أن يقوم البنك الوكيل بتزويدنا بالمستندات الثبوتية الدالة على تملكه البضائع وصوراً من عقود

(١) لزيد من التفاصيل، انظر، الباحث، مرجع سابق، ص ٨٧، ٨٨.

(٢) انظر، د. عبد الستار أبو غدة، مرجع سابق، ص ٢٣، ٢٤.

(٣) لزيد من التفاصيل، انظر، الباحث، مرجع سابق، ص ٥٨، ٥٩.

الشراء أو الفواتير التجارية. وأن يتسافر لجنة من إدارة البنك والرقابة الشرعية للتدقيق على هذه المعاملات من وقت لآخر والتحقق منها^(١).

ولقد تأكدت حالياً الضرورة الشديدة للمتابعة الميدانية لشرعية هذه المعاملات بالخارج بالبنوك الوكيلة، خاصة بعد حدوث كارثة بنك الاعتماد والتجارة، ومما نتج عنها من مفاجآت فى معاملاته مع المصارف الإسلامية، وأنها لم تكن تجرى بأسلوب شرعى، على الرغم من شرعية العقود وما يصدره البنك من إشعارات وبيانات.

د- اهتزاز الثقة بالرقابة الشرعية فى بعض المصارف:

عندما تحدث أخطاء شرعية فى مصرف إسلامي، فإن ذلك يسبب اهتزاز الثقة فى الرقابة الشرعية فى هذا المصرف أو فقدها، ومثال ذلك ما جرى من تجاوزات شرعية فى عمليات مرابحة للأمر بالشراء فى بعض المصارف الإسلامية، مما لفت نظر الأستاذ يوسف كمال أحد كبار الاقتصاديين المهتمين بتجربة المصارف الإسلامية عام ١٩٨٠، ووصف عملية بيع المرابحة بأنها حيلة بنكية^(٢).

ومن الأخطاء التى تتم فى تنفيذ عمليات المرابحة^(٣) فى بعض المصارف ما يلى :

- لا يقوم المصرف بنفسه بشراء البضاعة المطلوبة، وإنما ينفذ ما ورد فى فاتورة العرض التى يحضرها المتعامل مع المصرف، الذى يكون دوره إصدار شيك بالثمن باسم البائع، مع حضور مندوب البنك لعملية التسليم والتسلم التى قد تكون شكلية فقط.

- قد تتم عمليات مرابحة -للأمر بالشراء- تبادلية بين البائع والمشتري، أى أن البائع فى عملية يكون المشتري فى العملية الأخرى، ويكون المشتري فى العملية السابقة بائناً فى هذه العملية، وهكذا، نظراً لاعتماد المصرف لفاتورة العرض المقدمة.

- لا يقوم المصرف بالامتلاك الحقيقى للسلعة ولا يتحمل تبعه الهلاك ولا تبعه وجود عيب بها لعدم دخولها مخازنه، وعدم دفع ثمنها قبل تسليمها للمشتري، وبالتالي عدم بقائها فى ملكية المصرف قبل التسليم، وإنما يتم تسليم الشيك بالثمن للبائع بعد معاينة المشتري وموافقه على أن يتسلمها، وبالتالي لا يمكن الرجوع على المصرف ورد السلعة لوجود عيب بها مثلاً.

(١) تجربة بنك دبي الإسلامي، دراسة مقدمة إلى ندوة تقييم البنوك الإسلامية، القاهرة، ٢٧-٢٨ شعبان ١٤١٠هـ، ص ١١.

(٢) يوسف كمال، مجلة الدعوة، القاهرة، إبريل، ١٩٨٠.

(٣) انظر، الباحث، مرجع سابق، ص ١١٦، ١١٧.

- أن يوقع العميل جميع العقود والمستندات مع المصرف في ذات الوقت (طلب شراء سلعة، عقد وعد بالشراء، عقد مرابحة)، وذلك قبل أن يشتري المصرف البضاعة، وطبعاً قبل دفع العميل الثمن، أي: يتم التعاقد والبضاعة غير موجودة والثمن غير مدفوع، أي: يتم بيع كالتى بكالتى، وهذا منهي عنه شرعاً. وخاصة أن المصارف الإسلامية تركز على هذا الأسلوب في معاملاتها.

- وأيضاً مما يدل على مدى اهتزاز الثقة بالرقابة الشرعية في بعض المصارف أن المهندس صالح الحديدي عضو مجلس الإدارة السابق بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بعصر ذكر مايلي:-

(واهتمنا كثيراً بالإعلان عن الربا... ولم نهتم بمنع أكل أموال الناس بالباطل). ثم يقول عن النتائج من الناحية الشرعية :

١- لم نميز بين أكل أموال الناس بالباطل.. وبين إعطاء تمويل بدون ضمانات حقيقية... ففترت على ذلك تبييد الكثير من أموال المساهمين والمودعين (بسبب مشكلة الضمانات وضعف الإدارة).

٢- أنزلنا في شبهة الربا... رغم استخدام الأسماء المختلفة^(١).

٢/٣/٢: إيجابيات ومن أهمها:

أ- إلزامية قرارات الهيئة في بعض المصارف:

اتفق من تقارير الرقابة الشرعية السنوية للعديد من المصارف الإسلامية، أنه يوجد التزام بتنفيذ قرارات الرقابة الشرعية في معظم المصارف الإسلامية، وحتى لو لم ينص على ذلك قانوناً، فإنه أصبح عرفاً معمولاً به إلزام إدارة المصرف بتنفيذ قرارات الرقيب الشرعي أو الهيئة الشرعية، وذلك باستثناء بعض المصارف الإسلامية مثل: بنك التضامن الإسلامي السوداني^(٢). وأيضاً تلتزم معظم المصارف الإسلامية بضرورة مراجعة الرقابة الشرعية للعقود من الناحية الشرعية، وصياغتها بما يتفق مع الشرع، والالتزام بما تقرره الرقابة الشرعية، ومن الأمثلة: بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك البركة السوداني، بنك البركة الإسلامي للاستثمار بالبحرين، المصرف الإسلامي الدولي بالدانمرك، البنك الإسلامي القطري، بنك فيصل الإسلامي السوداني^(٣).

(١) صالح الحديدي، «حول استراتيجية جديدة مقترحة لتصبح مسار البنوك الإسلامية»، مجلة البنوك الإسلامية، العدد (٦٨)، المحرم ١٤١٠هـ، سبتمبر ١٩٨٩م، ص: ٦٠.

(٢) انظر، «مدى إلزامية قرار الرقيب»، ب/١/٢/٢، البحث.

(٣) انظر، «المشاركة في وضع نظم المصرف الإسلامي»، ب/١/٢/٢، البحث.

ب - الصراحة والوضوح في بعض تقارير الرقابة الشرعية:

مما لا شك فيه أن صراحة ووضوح التقارير السنوية للرقابة الشرعية، تطمئن جمهور المساهمين المتعاملين مع المصرف والعاملين به، وكل من لهم اهتمام بمعاملاته، وأيضاً تزيد الثقة في الرقابة الشرعية، عكس التقارير النمطية التي تكاد تكون صيغة روتينية سنوية في بعض المصارف^(١)، ومثال لهذه التقارير الصريحة الواضحة : التقارير التي قدمها المستشار الشرعي للمصرف الإسلامي الدولي بالدانمرك^(٢)، وفيما يلي نماذج من بعضها،

ورد ضمن التقرير المقدم عن عام ١٩٨٤ ونصه :

(... سوف يستبعد المصرف كذلك بعض الممارسات التي هي من المشتبهات غير المتضح أمرها للكثير من الناس.. لقد تمكن بفضل العقود المصرفية الشرعية الجديدة من أن يستثمر ٨٢٪ من مجموع أصوله كما في آخر ١٩٨٤ في أنشطة مطابقة للشريعة الإسلامية، كما أمكن أن تستوعب هذه الاستثمارات الإسلامية جميع الودائع الإسلامية في المصرف، كما أن عوائد الاستثمارات الإسلامية مفصلة دائماً في سجلات الصرف، لقد بلغ مجموع العائد لعام ١٩٨٤ من هذه الأنشطة ٥٤٪ من الدخل الإجمالي للمصرف، بينما بلغ العائد من الاستثمارات غير الإسلامية ٤٦٪، وهذه الاستثمارات قد تم تحويلها من رأس مال المصرف الذي خصص منذ البداية لتطوير الخطوات اللازمة لحماية قاعدة المصرف في الدانمرك...).

- كما ورد في تقرير المستشار الشرعي عن عام ١٩٨٥ مائه :

(... إن المصرف قد حقق زيادة في الجانب المشروع من أنشطته، سواء في الأصول ٨٧٪ أو في الخصوم ٩٨٪، أو في الإيرادات المشروعة ٧٨٪، وساعد ذلك على تحول موقف البنك المركزي الدانمركي، في اعتبار الحاسبات الجارية الاحتياطية لديه قروضا بلا فائدة، وموافقة على أن يكون من ضمن ذلك الاحتياطي إلزامي - الأوراق التجارية المسحوية على العملاء لسداد أثمان بيوع الأجل بالمراوحة، مما أمكن معه تخفيض الأصول الموظفة بصورة غير مشروعة، والتي لايقوم عليها المصرف إلا إزعانا للقواعد المصرفية التي تحكمه، في الوقت الذي يلتزم فيه بطبيعة تأسيسه على الشريعة الإسلامية في جميع تطبيقاته كهدف واجب

(١) علي سبيل المثال: انتظر، التقارير السنوية لهيئة الرقابة الشرعية، بنك فيصل الإسلامي المصري،

(٢) المستشار الشرعي هو الدكتور/ عبد الستار أبو غدة، علماً بأنه تم تعيينه عن طريق مجلس الإدارة، ولا يوجد نص بأن له سلطة واختصاص مراقب الحسابات.

التحقيق بأقرب فرصة.... ويظهر أن المعاملات التي قام بها البنك هذا العام أغلبها صحيح شرعاً من الأصل.... ونوع من المعاملات لوحظ فيها بعض المخالفات غير المتعمدة، وتم تصحيحها مع ترتيب الآثار الصحيحة المقدرة شرعاً، جرياً على أن إلغاء الشرط الباطل والفساد يؤدي إلى صحة المعاملة، ويستلزم أن تنشأ عنها أحكام التصرف المشروع...).

- كما ورد في تقرير المستشار الشرعي عن عام ١٩٨٦ مايلى نصه:

(... من خلال التدقيق من الناحية الشرعية لبنود الحسابات السنوية للمصرف لعام ١٩٨٦ تبين أن نسبة الأصول المشروعة (بناء على شرعية التعامل الواردة بسببه، هي ٩٩٪، وأن نسبة الخصوم المشروعة هي ١٠٠٪، وأن نسبة الإيرادات المشروعة هي ٨٧,٣٧٪...).

- كما ورد في تقرير المستشار الشرعي عن عام ١٩٨٨ مايلى نصه:

(... تبين شرعية جميع الأصول تقريباً، وجميع الخصوم، وشرعية ٩٩٪ من الإيراد. والجزء الباقي هو من معاملات أخذت سبيلها إلى التصفية بإذن الله).

ج - القيام بالتوعية والرد على الاستفسارات وإصدار الفتاوى:

تقوم الرقابة الشرعية في بعض المصارف الإسلامية بتوعية العاملين بالمصرف، والاشتراك في الفورات التدريبية التي تعقد لهم، وأيضاً توعية جمهور المتعاملين بإصدار نشرات وكتيبات ومقالات... الخ، وأيضاً القيام بالرد على الاستفسارات والأسئلة التي تقدم طوال العام من مختلف الفئات، وأيضاً الأسئلة التي يتقدم بها المساهمون في الجمعيات العمومية، والرد على مايرد من استفسارات ومناقشات للمساهمين، وأيضاً إصدار المطبوعات الخاصة بفتاوى الرقابة الشرعية بالمصرف^(١).

د - مراجعة الخسائر في بعض المصارف:

تقوم الرقابة الشرعية في بعض المصارف بمراجعة الخسائر التي تتم في المصرف، وذلك للتثبت من وقوع الخسائر، وتحديد مدى مسئولية الإدارة عنها، لما يترتب على ذلك من أحقية تحمل المودعين للخسائر كلها أو بعضها من عدمه.

ومثال ذلك: البنك الإسلامي الأردني، حيث نصت المادة (٢٢) من قانون البنك على

مايلى:

(١) ومن الأمثلة: «فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي المصري، وأيضاً فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، وأيضاً «الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية» ببيت التمويل الكويتي، وأيضاً «فتاوى شرعية في الأعمال المصرفية»، «بنك دبي الإسلامي»، وأيضاً «دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية»، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة.

(يقوم المستشار الشرعى المعين حسب أحكام هذا القانون بالتحقق من وجود السند
الفقهى المؤيد لتحميل البنك أية خسارة فى نطاق عمليات الاستثمار المشترك)، وأيضا
نصت المادة (٢٨) من القانون على مايلى:

أ - يحدد مجلس الإدارة مهمة المستشار الشرعى، وذلك على أساس إلزام المجلس
بطلب رأى المستشار الشرعى وخاصة بالنسبة لدراسة الأسباب الموجبة لتحمل البنك
أية خسارة من خسائر الاستثمار، وذلك بهدف التحقق من وجود السند الفقهى المؤيد
لما يقرره مجلس الإدارة بهذا الخصوص .

وأيضا البنك الإسلامى القطرى، حيث نصت المادة (٢٢) بند (أ) من قانون إنشاء
البنك على مايلى: (تخضع الخسارة الواقعة فى عمليات التمويل الداخلة فى المضاربة
المشتركة لفحص خاص من قبل لجنة مؤلفة من المراقبين الشرعيين وعضوين من مجلس
الإدارة ومن ممثل فاحصى حسابات البنك، وذلك لإجراء التحقيق فعلاً فى وقوع
الخسارة، وبيان الأسباب المؤدية لوقوعها).

هـ- المساهمة فى حل بعض المنازعات:

تقوم بعض هيئات الرقابة الشرعية بالمساهمة فى حل بعض المنازعات بين المصرف
والآخرين، حتى ولو بنور محدود، فمثال ذلك: بنك فيصل الإسلامى المصرى، حيث ورد
فى المادة (١٨) من النظام الأساسى للبنك (بخصوص هيئة التحكيم فى النزاع بين
البنك وأحد المستثمرين أو المساهمين، أو بين البنك والحكومة أو أحد الشخصيات
الاعتبارية العامة أو إحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو الأفراد) مايلى :

(فى حالة نكول أحد الطرفين عن اختيار محكمة أو فى حالة عدم الاتفاق على
اختيار المحكم المرجح أو لرئيس هيئة التحكيم فى المدد المحددة فى الفقرة السابقة،
يعرض الأمر على هيئة الرقابة الشرعية لتختار المحكم أو الحكم المرجح أو الرئيس
حسب الأحوال).

الفصل الثالث

خطة مقترحة للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية

الفصل الثالث

خطة مقترحة للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية

١/٣ : على مستوى المصرف الإسلامى:

١/١/٣ على مستوى المركز الرئيسى:

أ - الشروط الواجب توافرها فى أعضاء الهيئة:

١ - الإخلاص واتباع السنة:

لابد أن يكون عضو الهيئة مخلصاً فى عمله متبياً لسنة النبى صلى الله عليه وسلم، محتسباً قاصداً به وجه الله عز وجل وحده، حتى لا يُحِيط عمله، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر هو من أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها. وقد قال تعالى: ﴿الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾ [الملك: ٢]. وهو كما قال الفضيل ابن عياض رحمه الله: أخلصه وأصوبه. فإن العمل إذا كان خالصاً، ولم يكن صواباً، لم يقبل، وإذا كان صواباً، ولم يكن خالصاً، لم يقبل، حتى يكون خالصاً، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة^(١).

٢ - أن تتوافر فيه شروط المحتسب: ^(٢) وأهمها مايلى:

- أن يكون المحتسب مؤمناً، لأن الحسبة نصرة للدين، والكافر ليس من أهلها.

- أن يكون المحتسب مكلفاً فغير المكلف لا يلزمه أمر ولا نهى.

- أن يكون المحتسب قادراً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالتعاجز عنهما بيده ولسانه لا تجب عليه الحسبة بهما، وإنما تجب عليه بقلبه.

- أن يكون المحتسب عالماً بحكم الشرع فيما يأمر به وينهى عنه، فإن الحسن ماحسنه الشرع، والقبيح ماقبحه الشرع.

- واختلف الفقهاء فى بعض الشروط منها مايلى: اشتراط العدالة، أن يكون المحتسب ماثبواً فى الحسبة من جهة الوالى وصاحب الأمر.

٣ - يفضل أن تتوافر فيه شروط الإفتاء: وأهمها مايلى:-

- العلم بوجوه القرآن.

- العلم بالأسانيد الصحيحة.

- أن يكون ذا قريحة وقطنة.

- العلم بالسنن.

(١) ابن تيمية، «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» مرجع سابق، ص ١٥، ١٦.
(٢) انظر، الإمام أبو حامد الغزالي، «إحياء علوم الدين»، الناشر، جمعية الجهاد الإسلامى، القاهرة، ١٣٥٦هـ، الجزء السابع، ص ١٦، وأيضاً، انظر، إبراهيم دسوقي الشهلاوي، مرجع سابق، ص ٤٢: ٥٤.

وأدلة ذلك ما اشترطه بعض الفقهاء للإفتاء : قال الإمام أحمد، في رواية ابنه صالح عنه : ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بوجوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة، عالماً بالسنة، وإنما جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقلة معرفتهم بصحيحها من سقيمها^(١) . وقال الشافعي فيما رواه عنه الخطيب في كتاب الفقيه والمنفعة له : لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله بناسخه ومثبوته، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتبزيله، ومكيه ومدنيه، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً بالفتنة، بصيراً بالشعر، وما يحتاج إليه للسنة والقرآن، ويستعمل هذا مع الإنصاف، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحة بعد هذا، فإذا كان هكذا قلنا أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتي^(٢) .

٤ - أن تتوفر لديه الخبرة اللازمة:

يجب أن يكون لدى عضو الهيئة حد أدنى من المعرفة بالأعمال المصرفية وأساليب تنفيذها، وبالوائح والقوانين التي تصدرها الجهات الرسمية المشرفة على المصرف الإسلامي، وبصفة عامة يكون على معرفة جيدة بالجوانب الفنية المتصلة بأعمال المصرف التي يراقبها من الناحية الشرعية أو التي ينظر فيها لبيان الحكم الشرعي، وله أن يستعين بأهل الخبرة والاختصاص طالما أنه مضطر لذلك، ويجب أن يسعى لاكتساب الخبرة المطلوبة، حتى يمكنه تحكيم عقله فيما يعرض عليه من مسائل ومستندات، ويمكنه مناقشة المسئولين عن فهم وبراية ولا يسلم لهم تسليماً كاملاً بكل ما يقولون طالما أنه يستطيع أن يفعل ذلك، مما يزيد من قدرته على القيام بمهامه، وأيضاً يزيد من هيئته، بالإضافة إلى رهبة أى مسئول من أن يحاول إخفاء الحقيقة عنه. كما يفضل أن يكون ضمن أعضاء الهيئة قانونيون واقتصاديون ليستعين بهم أهل الفقه في ما يتعلق بتخصصاتهم.

ب - كيفية اختيار أعضاء الهيئة:

١ - من لهم حق الترشيح:

نظراً لأن معرفة انطباق الشروط المطلوبة على شخص معين ومعرفة أخلاقه يتعذر على جموع المساهمين والمودعين، وهم بالطبع من مختلف الطوائف والمهن، وليسوا

(١) انظر ضم العويذ - اعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٦، الجزء الأول، ص ٤٦.

جميعاً على دراية بأسماء العلماء أهل العدل والعلم الذين يمكن ترشيحهم أعضاء بهيئة الرقابة الشرعية، ولذا يقترح أن تقوم الجهات المختصة (مثل: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر أو مايمثله بالدول الأخرى، وزارات الشؤون الدينية بالدول، الجامعات الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي) بترشيح أسماء تمثل ضعف العدد المطلوب لعضوية الهيئة ممن تنطبق عليهم الشروط، ليقوم بعد ذلك المساهمون والمودعون - حسب ماسيلي ذكره - باختيار العدد المطلوب من بينهم، وبذلك يُطمأن إلى أن من سيتم اختياره سيكون ممن تنطبق عليه الشروط.

٢ - من لهم حق الاختيار:

في البداية يجب توضيح أمر هام، وهو أنه بالنظر في الميزانيات العمومية لمعظم المصارف الإسلامية، نجد أن الإيداعات تمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الموارد، في حين أن حقوق المساهمين = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المرحلة وتمثل أقل من ١٠٪ من إجمالي الموارد.

وبالنظر إلى الميزانية المجموعة لعشرين مصرفاً إسلامياً أعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عن عام ١٤٠٨هـ^(١)، نجد أن:

رأس المال المدفوع =	٣١٢٧ مليون دولار أمريكي
الاحتياطيات =	١٧٥٦ مليون دولار أمريكي
الأرباح المرحلة =	١٩٢ مليون دولار أمريكي
إجمالي الموارد الذاتية =	٥٠٧٥ مليون دولار أمريكي
إجمالي الإيداعات (حسابات جارية +	
حسابات استثمار وادخار) =	٧٨٥٥ مليون دولار أمريكي
إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف =	٨٣٦٢٩ مليون دولار أمريكي

ومما سبق يتضح أن الموارد المتاحة للتوظيف : موارد ذاتية بنسبة ٦٪ تقريباً إيداعات بنسبة ٩٤٪ تقريباً (٨١٥٪ حسابات استثمار وادخار، ١٢٥٪ حسابات جارية). كما يتضح أن نسبة رأس المال المدفوع تمثل ٤٦٪ فقط من حجم إيداعات الاستثمار والادخار، وأقل من نصف الحسابات الجارية. وبهذا تتضح ضالة حجم أموال المساهمين بالنسبة لأموال المودعين، بالإضافة إلى أنه في كثير من المصارف

(١) المصدر: دليل البنوك الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، «مصارف الأموال» ص ٢١.

الإسلامية نجد أن معظم رأس المال المدفوع قد استنفد في أصول ثابتة (عقارات - أثاث... الخ). ومصروفات تأسيس وغيرها، أي أن المبالغ المستثمرة تعتبر كلها تقريباً هي أموال المودعين الذين يشاركون في الربح والخسارة ويتحملون حدوث أخطاء شرعية لا قدر الله، ولذا يجب أن يكون من حقهم المشاركة مع المساهمين في اختيار هيئة الرقابة الشرعية للأطمئنان على سلامة استثمار أموالهم شرعاً.

ويقترح وضع ضوابط معينة لحق المساهم أو المودع في اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتمثل في : وضع ضوابط لأصوات المساهمين والمودعين:

كأن يكون لكل مساهم صوت واحد مهما كان عدد أسهمه، لأن المفروض أن المساهم يختار بعقله وضميره ومعرفته أي شخصه، وليست أمواله هي التي تختار، وأن كل مساهم أو من ينوب عنه كامل الأهلية في أن يختار أعضاء الهيئة بصرف النظر عما يملك من أسهم، وكلهم أناس متساوون في الحقوق والواجبات إسلامياً.

وأن يكون لكل مودع صوت واحد للأسباب سابقة الذكر، ولكن نظراً لأن عدد المودعين كبير جداً ومن الصعوبة الشديدة اشتراكهم جميعاً في الاختيار، فإنه يقترح أن المودع الذي له حق الاختيار هو من تنطبق عليه الشروط التالية :

- أن يكون مسلماً بالغا، عاقلأً، كامل الأهلية، لأن غير المسلم لا يفترض حرصه على تطبيق النواحي الشرعية الإسلامية.

- ألا تقل حجم إيداعاته (من جميع العملات) عن ٥٠٠٠٠ (خمس مائة ألف) دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملة المحلية لبلد المصرف، أو حسب ما يتفق عليه .

- ألا تقل مدة الإيداع عن عام واحد.

كما يقترح مايلي :

- ليس من حق أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف الاشتراك في اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

- يمكن للمساهم إذا كان مودعاً تنطبق عليه الشروط أن يكون له صوتان، أحدهما: بصفته مساهماً والآخر: بصفته مودعاً.

كما يقترح أن يتم تجديد اختيار أعضاء الهيئة كل ثلاث سنوات.

جـ - الحقوق المالية:

يقترح أن يكون العمل بهيئة الرقابة الشرعية نظير رزق محدد، ويفضل أن يدفع هذا الرزق جهة أخرى غير المصرف، وإذا لم يتيسر ذلك يقوم بالدفع المصرف الإسلامي.

١ - العمل برزق محدد:

حيث إن عضو الرقابة الشرعية يقوم بأعمال القضاء، فافترض أنه يحكم بين المصرف وبين المتعاملين معه ويفصل بينهم بشرع الله عز وجل، فلقد أجاز بعض الفقهاء أخذ الرزق على القضاء، فمثلاً ذكر ابن قدامة مايلي:

(ويجوز للقاضي أخذ الرزق، ورخص فيه شريح، وابن سيرين، والشافعي، وأكثر أهل العلم، وروى عن عمر رضى الله عنه أنه استعمل زيد ابن ثابت على القضاء، وفرض له رزقاً، ورزق شريحاً فى كل شهر مائة درهم، ويعث إلى الكوفة عماراً، وعثمان بن حنيف وابن مسعود ورزقهم فى كل يوم شاة نصفها لعمار ونصفها لابن مسعود وعثمان، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم، وكتب إلى معاذ بن جبل وأبى عبيدة حين بعثهما إلى الشام أن انظرا رجلاً من صالحى من قَبَلِكُمْ فاستعملوهم على القضاء وأوسعوا عليهم وأرزقوهم واكفوهم من مال الله)^(١).

ويجوز لمن ولى القضاء بين الناس أو شغل منصباً دينياً أن يأخذ عليه أجرًا يطلبه من بيت المال أو الجماعة التى نصبته لذلك، مالم يكن فرض عين عليه يلزمه القيام به على كل حال، كتبليغ الحق على شخص بين قوم لا يوجد فيهم من يعلمهم إياه (أى الحق) سواء، فعليه أن يبلّغهم إياه، والأجر على مثل هذا لا يحل، لأنه أصبح لازماً له كالإيمان بالله المفروض عليه تعلمه لنفسه، والصلاة الميعينة عليه لعينه سواء كان غنياً أو فقيراً، فاما ما كان من فروض الكفاية بحيث لا يتعين على فرد معلوم من الأمة لكثرة القائمين به وتعلقه على المجموعة، فلا حرج على من ولىه أن يطلب عليه أجرًا، سواء كان غنياً عنه أو فقيراً إليه، وإيثار الآخرة أبهى له^(٢).

٢ - أن يدفع الرزق جهة أخرى غير المصرف:

من الأفضل والأكرم أن يأخذ أعضاء الرقابة الشرعية رزقهم من جهة أخرى غير المصرف مثل: الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، بنك التنمية الإسلامى بجدة، الوزارات المعنية بالشئون الدينية بالدول الإسلامية، الجامعات الإسلامية مثل: جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ويمكن أخذ جزء من الرزق من صندوق الزكاة الذى تقدم الهيئة الشرعية بمراجعة أعماله والإشراف عليه، بصفتهم من العاملين عليها.

٣ - أن يدفع الرزق المصرف:

على أن يقرّر الرزق المحدد السنوى الجمعية العمومية وليس مجلس الإدارة، ويمكن تقديم أى هدايا أو أشياء مادية تحت أى مسمى آخر لأعضاء الهيئة، على أن يتم

(١) أبى محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، «المغنى»، دار الفقه للنصوارة، الجزء التاسع، ص ٣٨، ٣٩.

(٢) عبدالعزيز بن راشد النجدي، «تيسير الوحيين بالانقصار على القرآن مع الصحيحين» مطبعة دار النشر والثقافة، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٧٧، ص ٦٧.

تحديد الرزق السنوي المحدد لأعضاء الرقابة الشرعية في بداية اختيار وعمل الهيئة ويظل الرزق معمولاً به طوال فترة عمل الهيئة، بصرف النظر عما حققه المصرف من مكسب أو خسارة، ويعتبر هذا الرزق من المصروفات العمومية للمصرف، ويتم إعادة تحديد الرزق عند كل إعادة لتجديد اختيار الهيئة.

د - أسس عامة لعمل الهيئة:

- منهج شرعى واضح: يتعين وجود منهج شرعى واضح لعمل الهيئة، وأهم أسسه مايلي:

(١) تحديد الآراء الفقهية المعتمدة بأنها: الأحكام الفقهية التي يلتزم بها المصرف على أساس الاختيار بين سائر المذاهب الإسلامية وفقاً للمصلحة الشرعية الراجحة وبأن التقيد بمذهب معين. وأيضاً تحديد معانى محددة للكلمات والمصطلحات التي يكثر استخدامها في أعمال المصرف، إلا إذا دلت القرينة خلاف ذلك، وهذه الكلمات مثل: الربا، الأعمال المصرفية غير الربوية، الودائع الاستثمارية، الحسابات الجارية، المضاربة المشتركة، التمويل بالمضاربة، سندات المقارضة، المشاركة، المشاركة المتناقضة، بيع المراجعة للأمر بالشراء.

(٢) العمل على إيجاد البديل الشرعى لما يتم الاعتراض عليه من أمور تشويها الشبهات الشرعية، وعدم الاكتفاء بالإفتاء أنها لا تصح شرعاً فقط. ويقول ابن القيم: (من فقه المفتي ونصحه إذا سألته المستفتى عن شيء فممنعه منه وكانت حاجته تدعوه إليه، أن يدلّه على ما هو عوض له منه، فيسد عليه باب المحذور، ويفتح له باب المباح، وهذا لا يتأتى إلا من عالم ناصح مشفق قد تاجر مع الله وعامله بعلمه، فمثاله في العلماء مثال الطبيب الناصح في الأطباء يحصى العلل عما يضره، ويصف له ما ينفعه، فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدلّ أمته عن شر ما يعلمه لهم» وهذا شأن خلق الرسل وورثتهم من بعدهم. ورأيت شيخنا - قدس الله روحه - يتحرى ذلك في فتاويه مهما أمكنه، ومن تأمل فتاويه وجد ذلك ظاهراً فيها، وقد منع النبي ﷺ بلاً أن يشتري صاعاً من التمر الجيد بصاعين من الردي، ثم دله على الطريق المباح، فقال: «بيع الجميع بالبراهم، ثم اشتر بالبراهم جيهاً»، فممنعه من الطريق المحرم، وأرشده إلى الطريق المباح، ولما سأل عبد المطلب بن ربيعة ابن الحارث والفضل بن عباس أن يستعملهما في جباية الزكاة ليصيبا ما يتزوجان به منعهما من ذلك، وأمر محمية بن جزو - وكان على الخس - أن يعطيها ما يتكحان به، فممنعهما من الطريق المحرم، وفتح لها طريق المباح، وهذا اقتداء

منه بربه تبارك وتعالى، فإنه يسأله عبده الحاجة فمنعه إياها، ويعطيه ما أصلح له وأنفع، وهذا غاية الكرم والحكمة^(١).

(٢) الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لبيان شروح ما قد يتعذر معرفته بدقة على أعضاء الهيئة، والتعاون مع هيئات الرقابة الشرعية الأخرى بالمصارف الإسلامية وتبادل الآراء الفقهية ومناقشة الأدلة، وجواز السماح للمصرف بالمعاملات التي أثبتت صحتها هيئات الرقابة بالمصارف الأخرى بعد مناقشة وتمحيص الأدلة، وأيضا التعاون مع الجهات الفقهية العلمية مثل: أقسام وكليات الجامعات المتخصصة، مجمع الفقه الإسلامي. وتبادل المعلومات وتعميم المعرفة يكتفى من منطلق أنها قضايا فقهية وفتاوى دينية شأنها الإشهار والتداول، لأن الاستكفاف عن ذلك يوقع في كتم العلم وأن يصبح سرا، وهذا هو الشأن فيما يقتدر إلى الأدلة والحجج^(٢).

نظام إجرائي، وأهم جوانبه مايلي :

- إلزام الإدارة والعاملين بالتنفيذ الفوري لقرارات وملاحظات الهيئة.
- قيام الهيئة باختيار مجموعة استشارية لمساعدتها في عملها من الخبراء المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي والأعمال المصرفية والقانون.
- يتبع الهيئة مكتب إداري وسكرتارية يختصان بعملها.
- ينتخب أعضاء الهيئة من بينهم رئيساً للهيئة، وفي حالة غيابه يحل مكانه أكبر الأعضاء سناً.
- القيام بواجب تعليم فقه المعاملات لجميع العاملين على مختلف المستويات.
- قيام رئيس وأعضاء الهيئة بالمرور المفاجئ على الإدارات والفروع، والمتابعة الميدانية لدى الالتزام بالتطبيق الشرعي.
- قيام الهيئة بالعمل على رد المظالم لآلهها، ورفع أي ظلم يقع على المتعاملين مع المصرف نتيجة تجاوزات شرعية من الإدارة، وذلك من واجبات القيام بالحسبة^(٣).
- متابعة الهيئة للنواحي الأخلاقية لجميع العاملين وأدائهم للصلوات وأمرهم بها من باب القيام بأحد واجبات الحسبة^(٤) وتقديم مذكورة للإدارة إذا لم تتم استجابة أحد العاملين لنصح الهيئة.

(١) ابن قيم الجوزية، «أعلام الموقعين»، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٥٩، ١٦٠.

(٢) د. عبد الستار أبو غدة، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) انظر، ابن تيمية، «الحسبة»، مرجع سابق، ص ٩١.

(٤) انظر المرجع السابق، ص ١٦، ١٧.

- حق رئيس الهيئة في حضور اجتماعات مجلس الإدارة كمراقب على أن يكون له حق المناقشة وإبداء الرأي، دون الحق في التصويت.
- عدم جواز جمع عضوية الهيئة الشرعية أو عضوية الهيئة الاستشارية المساعدة للهيئة الشرعية مع عضوية مجلس الإدارة.
- وضع صندوق لتلقى الشكاوى خاص بهيئة الرقابة الشرعية في الصالات الرئيسية بالمركز الرئيسى والفروع وبشركات المصرف.
- تقديم تقرير سنوى عن أعمال الهيئة للمساهمين في الجمعية العمومية.
- تنظيم عقد اجتماعات دورية بين أعضاء الهيئة مرة كل أسبوع على الأقل، ويتم أيضا تنظيم عقد اجتماعات دورية للهيئة مع رؤساء المراجعة الداخلية بالإدارات والفروع والشركات، وأيضا رئيس الرقابة الداخلية بالمصرف مرة كل شهرين على الأقل، أو كلما اقتضى الأمر.
- تقديم تقارير دورية عن عملها لهيئة الرقابة الشرعية على مستوى الدولة والتعاون معها.

- أسلوب مقترح لعمل الهيئة:

١ - رقابة وقائية (قبل التنفيذ) عن طريق :

- اشتراط موافقة الهيئة على تعيين العاملين الجدد بعد قيامها باختبارهم في النواحي الشرعية الأساسية المقترض تواجدها فيهم، أو اشتراط الحصول على دبلوم عال في الشريعة قبل التعيين .
- إعداد وصياغة نماذج العقود الاستثمارية، ومراجعة كافة تعاقدات المصرف مع الغير من الناحية الشرعية.
- إعداد وصياغة نماذج الخدمات المصرفية ومراجعتها قبل التنفيذ.
- وضع القواعد اللازمة للمصرف من الزكاة وتقديم القرض الحسن، واعتماد قرار المصرف من الرقابة الشرعية قبل تنفيذه.
- مراجعة كافة التعليمات التنفيذية التي تصدرها إدارة المصرف للعاملين من الناحية الشرعية.
- المشاركة في مناقشة المشروعات وبراسات الجدوى من الناحية الشرعية، ومدى الالتزام بالأولويات الإسلامية للاستثمار، قبل التنفيذ.
- وضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع البنوك غير الإسلامية.

- إعداد دليل عملي شرعى لكل إدارة من إدارات المصرف.
- المراجعة الشرعية لكل مايقترح من أساليب جديدة لتجميع المدخرات (مثل فتح حسابات جديدة)، وأيضاً مايقترح من أساليب استثمار جديدة.
- اشتراط موافقة رئيس الهيئة أو من ينوبه على عمليات الاستثمار بالمركز الرئيسى قبل تنفيذ العملية.
- إبداء الرأى فى الضمانات المقدمة من المتعاملين مع المصرف.
- يشترط للترقية لجميع المستويات الوظيفية اجتياز اختبار فى فقه المعاملات حسب كل مستوى وظيفى، وذلك بعد حضور دورة دراسية، يقوم بالتدريس فيها السادة أعضاء الهيئة ومن يرشحونه من العلماء للتدريس فيها، على أن يتم ذلك كله بمعرفة وإشراف الهيئة.
- مراجعة الهيئة لبرامج التدريب والمشاركة فيها وتقديم المقترحات.
- القيام بعمل التوعية الشرعية اللازمة للعاملين بالمصرف والمتعاملين معه بكافة الوسائل مثل: إصدار نشرات ومطبوعات وعقد ندوات ومسابقات... إلخ.

٢ - رقابة علاجية (أثناء التنفيذ) عن طريق :

- المراجعة الشرعية لكل مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية، وإبداء الملاحظات ومتابعة تصحيحها أولاً بأول.
- متابعة تنفيذ الملاحظات التى تم إبدائها قبل التنفيذ.
- اشتراط موافقة رئيس الهيئة أو من ينوب عنه على إتمام المشروعات والعمليات الاستثمارية بالمركز الرئيسى قبل اتخاذ الخطوة النهائية فى التنفيذ.
- سرعة تحقيق أى شكاوى من الناحية الشرعية تخص العملية الاستثمارية أثناء التنفيذ وعمل اللازم تجاهها.

٣ - رقابة متابعة (بعد التنفيذ) عن طريق:

- مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ.
- مراجعة البيانات الدورية الصادرة من المصرف للجهات الرسمية.
- مراجعة تقارير الرقابة الداخلية بالمصرف، وإبداء الرأى الشرعى على ماورد بالتقارير من ملاحظات، وإخطار إدارة المصرف لتصحيحها.
- مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية مثل البنك المركزى.
- مراجعة الميزانية العمومية، وتقرير مراقب الحسابات.

- مراجعة الخسائر التي تمت في المصرف للتحقق من وقوعها لتحديد مدى مسئولية الإدارة عنها.

- مراجعة حالات المتعاملين مع المصرف المتوقفين عن السداد، لتحديد ما إذا كان المتعامل المدين معسراً أو غنياً ماطلاً، وإصدار فتوى من الهيئة بذلك.

- أن تتم عمليات جدولة الديون للمدينين للمصرف تحت إشراف رقابة الهيئة.

- مراجعة الهيئة للديون التي تقترح الإدارة اعتبارها ديوناً معدومة، وضرورة موافقة الهيئة على ذلك.

- مراجعة المعاملات التي هي محل نزاع بين المصرف والآخرين، والاشتراك في حل النزاع.

هـ - نشر أعمال الرقابة بأدلتها الشرعية:

يقترح أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بنشر الفتاوى التي أصدرتها، وإجابات الأسئلة الواردة إليها، وكل أعمالها مدعمة بذكر الأدلة الشرعية، بدليل أن ابن القيم ذكر أنه (ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ما أمكنه من ذلك، ولا يلقيه إلى المستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله ومأخذه... ومن تأمل فتاوى النبي ﷺ - الذي قوله حجة بنفسه- رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ونظيره ووجه مشروعيتها، وهذا كما سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال (أينقص الرطب إذا جف؟) قالوا: نعم، فزجر عنه. ومن المعلوم أنه كان يعلم نقصانه بالجفاف، ولكن نيههم على علة التحريم وسببه، ومن هذا قوله لعمر -رقد سآله عن قبله امرأته وهو صائم- فقال: (أرأيت لو تضمضت ثم مجبته، أكان يهر ضياً؟) قال: لا، فنبه على أن مقدمة المحظور لا يلزم أن تكون مطلوبة، فإن غاية القبلة أنها مقدمة الجماع، فلا يلزم من تحريمه تحريم مقبضته، كما أن وضع الماء في الفم مقدمة شربه، وليست المقدمة محرمة^(١).

كما يقترح أن تنشر الفتاوى بأدلتها الشرعية في مطبوعات توزع مجاناً على جميع العاملين بالمصرف وبعض المتعاملين معه، كما تعرض للبيع بسعر التكلفة أو بسعر مدعم لجمهور المسلمين، كما يقترح أن تتبادل هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية فتاويها وأعمالها مع بعضها البعض، حتى تعم الفائدة وتتحقق المصلحة العامة.

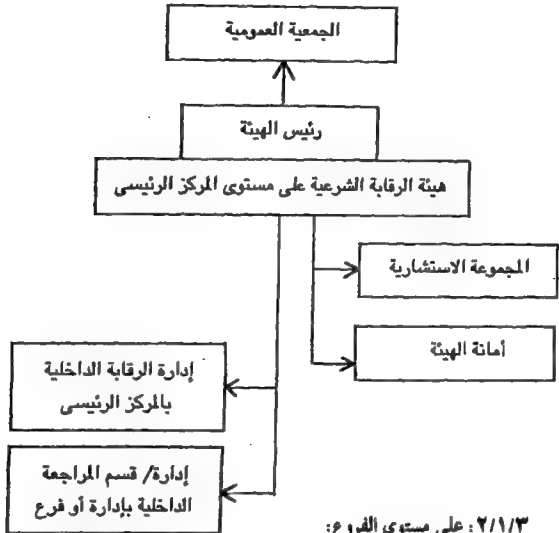
و - نموذج مقترح للهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية على مستوى المركز الرئيسي:

- تتبع الهيئة مباشرة الجمعية العمومية للمصرف، وأن تكون مستقلة تماماً عن مجلس الإدارة.

(١) ابن القيم الجوزية، «إعلام الموقعين» مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ٦١١.

- يكون جميع أعضاء الهيئة متفرغين.
- تتكون الهيئة من خمسة أفراد من علماء الفقه الإسلامى يمثلون المذاهب الأربعة.
- تختار الهيئة لمساعدتها فى عملها مجموعة استشارية مكونة من ثلاثة أفراد على الأقل من الخبراء المتخصصين فى : الاقتصاد الإسلامى، الأعمال المصرفية الإسلامية، القانون، مع ملاحظة أن من حق الهيئة أخذ رأى أى جهة أخرى تراها فى موضوع معين.
- يتبع الهيئة مكتب يقترح تسميته باسم: (أمانة هيئة الرقابة الشرعية) يختص بالأعمال الإدارية وأعمال السكرتارية للهيئة، ويكون رئيس الأمانة هو سكرتير جلسات الهيئة.
- وضع النظم والتعليمات التى توجد تعاوناً تاماً بين الهيئة وإدارة الرقابة الداخلية بالمركز الرئيسى، وإدارات المراجعة الداخلية بالفروع والإدارات والشركات التابعة للمصرف، بحيث يتم رفع تقارير دورية من هذه الإدارات للهيئة، متضمنة المخالفات والملاحظات الشرعية والمقترحات والاستفسارات الشرعية، ولكن مع استمرار هذه الإدارات فى الهيكل التنظيمى العادى، وعدم استقلالها إدارياً، تلافياً لحدوث مشاكل ومعوقات مع إدارة المصرف.

نموذج لهيئة الرقابة الشرعية على مستوى المركز الرئيسي



٢/١/٣ : على مستوى الفروع:

أ - دور العاملين بالمصرف الإسلامي والمتعاملين معه لتحقيق الانضباط الشرعي:

- اختيار العاملين بالمصرف الإسلامي وشركائه التابعة: لابد من الحرص الشديد على حسن اختيار أفضل العناصر للعمل بالمصرف وشركائه، لأن ذلك من أهم أسباب النجاح في التطبيق الشرعي عملياً، ولذا يجب اختيار القوى الأمين الحفيظ العليم، أي: يكون ذا أمانة وتقوى وورع وبشدة في الحق، مع توافر المؤهلات العلمية والخبرة المطلوبة، وجاء في القرآن الكريم ما ذكرته بنت سيدنا شعيب عليه السلام: «يأبأت استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين»^(١)، وما قاله سيدنا يوسف عليه السلام: «قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم»^(٢). ولخطورة الأمر يجب البعد تماماً

(١) سورة القصص، من الآية ٢٦.

(٢) سورة يوسف، الآية ٥٥.

عن الوساطة والمحسوبية عند اختيار العاملين، ويقول ابن تيمية: (يجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجهل من هو أصلح للمسلمين منه، فقد خان الله ورسوله وفي رواية: «من ولي رجلاً عملاً علي عصابة وهو يجهل في تلك العصابة من هو أرضي منه، فقد خان الله، وخان رسوله، وخان المؤمنين» رواء الحاكم في صحيحه، وروى بعضهم أنه من قول عمر لابن عمر، روى ذلك عنه، وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً لمودة أو قرابة فقد خان الله ورسوله والمسلمين»^(١). وإذا لم تتوافر الشروط المحددة لكل وظيفة في المرشحين للعمل بها يتم اختيار الأفضل، ويقول ابن تيمية: (اختيار الأمثل فالأمثل: إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلا أصلح الموجود، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية. فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه)^(٢).

– اختيار المتعاملين مع المصرف الإسلامي: المتعاملون هم الذين يحصلون على تمويل من المصرف الإسلامي، ويكون في ذمتهم حقوق مالية للمصرف، وهم الذين يدخل معهم المصرف في عمليات استثمارية، فيجب الحرص على اختيارهم ممن يحرصون على أداء الفرائض والالتزام بتعاليم الإسلام ويتصفون بالسمعة الطيبة والأخلاق الحميدة، ولا يتعاملون بالريا.

– أهمية وجود الرقابة الذاتية: ترجع أهمية الرقابة الذاتية إلى أنها تمنع من نفس الإنسان، التي تشعر بأن الله عليها رقيب وأنه سبحانه وتعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، وأنه مهما استطاع الإنسان أن يخفي خطاه وأن يكون ظاهره خلاف باطنه وأن يضل أجهزة رقابة البشر، فإنه لا يستطيع أن يفلت من عقاب المنتقم الجبار الذي لا يغفل ولا ينام، ولذا فإن الرقابة الذاتية هي أقوى وأرعب للإنسان من أى رقابة بشرية. ويجب الحرص على تعميق الخشية من الله عز وجل لدى العاملين بالمصارف الإسلامية لتنمية الرقابة الذاتية لديهم حتى يعملوا على إرضاء الله عز وجل في عملهم قبل إرضاء الإدارة أو أجهزة الرقابة أو الناس.

– القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحياء وظيفة الختسب الأفراد: يجب على كل مسلم –حتى ولو كان من غير العاملين بالمصرف أو المتعاملين معه– أن يحرص على أن يكون من حراس تجرية المصارف الإسلامية، وإذا رأى أى خطأ أو شبهة شرعية أن يحاول التصحيح عن طريق الجهات المختصة وبكل مايلك من إمكانيات، وذلك قيساً بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو حق عام

(١) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار البيان، ١٤٠٥ هـ.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٠.

للمؤمنين جميعاً^(١) . وأيضاً باعتبار ذلك فرضاً كفائياً، وذكر ابن تيمية مايلي: (وأوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الكفاية فقال تعالى ﴿ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾^(٢) . وبذلك يتضح أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بعينه بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن^(٣)) ، كما يجب على الرقابة الشرعية وإدارة البنك التشجيع على ذلك إحياءً لوظيفة الفرد المحتسب.

- **التعاون مع القائمين بالرقابة الشرعية:** يجب على كل العاملين بالمصرف والمتعاملين معه التعاون التام مع القائمين بالرقابة الشرعية عن طريق :

.. اتباع فتاوى وتعليمات وملاحظات الرقابة الشرعية.

.. إبلاغ الرقابة الشرعية بحدوث أى تجاوزات لتعليماتها أو حدوث أى خطأ شرعى مهما كانت الدرجة الوظيفية الذى ارتكب هذا الخطأ.

.. محاولة الاستزادة المستمرة من علم وفقه القائمين بالرقابة الشرعية بدوام السؤال والاستفسار عن النواحي الشرعية فى معاملات المصرف.

ب - وجود تدقيق شرعى داخلى

- **أهمية التدقيق الشرعى الداخلى:** تتبع أهمية التدقيق الشرعى الداخلى من أنه يتم على أرض الواقع للتأكد من تطبيق فتاوى وتعليمات الرقابة الشرعية أولاً بأول، واكتشاف حدوث أى تجاوزات شرعية فى مهدها، وبالتالي العمل على تلافيها وتقديم البديل الشرعى، كما يتم الاطمئنان على سلامة النواحي الشرعية فى أداء العمل بكل مراحله.

- **وجود مراجع شرعى من العاملين:** ويقترح أن يكون نفسه المراجع القائم بالمراجعة المالية والإدارية وغيرها من العاملين بإدارة الرقابة الداخلية بالمركز الرئيسى كمراجع من خارج الإدارة أو الفرع، أو من العاملين بإدارة المراجعة الداخلية بالإدارة أو الفرع، وذلك بعد توافر التأهيل العلمى والخبرة العملية ليتمكن من المراجعة الشرعية بجانب أعمال المراجعة الأخرى المكلف بها، وبما أنه من نفس نسيج العاملين بالمصرف الذين لا يشعرون أنه جسم غريب، مما يجعلهم يتقبلون وجوده بينهم بصدر رحب ويتعاونون ويتفاهمون معه.

الشروط الواجب توافرها فى عضو المراجعة الداخلية أو الرقابة الداخلية:

- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعى تجارى أو شرعى، بالإضافة إلى حصوله على دراسات عليا فى الفقه أو الاقتصاد الإسلامى.

(١) انظر، أبى حامد الغزالي، مرجع سابق، الجزء السابع، ص ٢٢.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٠٤.

(٣) ابن تيمية، «العصب»، مرجع سابق، ص ٧٠، ٧١.

- أن يكون لديه خبرة لاتقل عن عشر سنوات فى المصارف الإسلامية^(١) ، يكون قد عمل خلالها بإدارات التمويل والاستثمار.

- أن يكون حسن السمعة، ولم يثبت اتهامه فى قضايا أو تحقيقات تسيى إلى سمعته وسمعته المالية.

- أن يجتاز اختباراً شخصياً بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية بالمركز الرئيسى، للتأكد من أن لديه ثقافة إسلامية عامة معقولة، وأنه ذو شخصية قوية ولديه فطنة وكياسة.

- أن يجتاز اختباراً تحريرياً وشفوياً فى فقه المعاملات الإسلامية، والاقتصاد الإسلامى، القانون التجارى، وذلك بعد أداء دورة تدريبية متخصصة، على أن يتم ذلك تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية بالمركز الرئيسى.

- وجود عضو لهيئة الرقابة الشرعية بالفرع: وذلك إذا كان حجم العمل بالفرع أو الشركة التابعة للمصرف كبيراً، ويستدعى وجود أحد أعضاء الهيئة بصفة دائمة، فإن ذلك لا يغنى عن وجود القائمين بالمراجعة الداخلية الذين يساعدونه ويتعاونون معه.

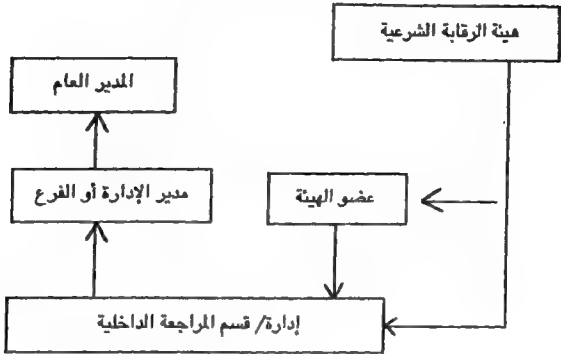
- التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلى وعضو الهيئة بالفرع وصالحتهما بهيئة الرقابة الشرعية بالمركز الرئيسى: يقوم المراجع الداخلى بمراجعة العمليات الاستثمارية فى جميع مراحلها، ويكون له حق التوقيع على المستندات والقيود بصفته مراجعاً بإدارة المراجعة الداخلية، وعند وجود أى ملاحظات أو شبهات شرعية يقوم برفع الأمر لعضو الهيئة بالفرع (إذا وجد)، الذى يقوم برفعه لهيئة الرقابة الشرعية بالمركز الرئيسى إذا استدعى الأمر، ويتم تقديم تقرير دورى أسبوعى عن النواحي الشرعية بالفرع من رئيس المراجعة الداخلية أو عضو الهيئة إلى هيئة الرقابة الشرعية بالمركز الرئيسى.

استقلال عضوية الهيئة: يكون عضو الهيئة بالفرع أو الإدارة تابعاً مباشرة إدارياً وفنياً لهيئة الرقابة الشرعية بالمركز الرئيسى، ويتلقى منها وحدها كل تعليماته، ويكون مستقلاً إدارياً تماماً عن مدير الإدارة أو الفرع.

الحقوق المالية للمراجع الداخلى: يتقاضى المراجع (الذى يعمل بإدارة الرقابة الداخلية بالمركز الرئيسى أو الذى يعمل بإدارة أو قسم المراجعة الداخلية بإدارة أو فرع) ، نفس أجره الشهري وحوافزه التى كان يتقاضاها قبل تكليفه بالعمل فى المراجعة، وتستمر علاواته وترقيات مثل زميله المماثل له الذى يعمل بإدارة أخرى، ولكن مع منحه حافزاً إضافياً طوال فترة عمله بالمراجعة.

(١) د. حسين شحاته، «المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامى والفكر الوضعى». مرجع سابق، ص ١٠٤.

نموذج للهيكـل التنظيمي للرقابة الشرعية بالفرع



ح - أسلوب مقترح للرقابة الشرعية بالفرع:

- رقابة وقائية (قبل التنفيذ) عن طريق:

- متابعة تنفيذ القواعد الخاصة بالصرف من الزكاة أو القرض الحسن، واعتماد رئيس المراجعة الداخلية أو عضو الهيئة بالفرع لقرار الصرف قبل تنفيذه.
- المراجعة الشرعية للتعليمات التنفيذية التي تصدرها إدارة الفرع للعاملين.
- مشاركة إدارة الفرع في مناقشة المشروعات وبراسات الجدوى والالتزام بالأولويات الإسلامية للاستثمار، قبل التنفيذ.
- اشتراط موافقة رئيس المراجعة الداخلية أو عضو الهيئة بالفرع على عمليات الاستثمار قبل التنفيذ.
- إيداء الرأي في الضمانات المقدمة من المتعاملين مع الفرع أو الشركة.
- الرد على أى استفسارات ومحاولة حل أى مشكلة تثار من الناحية الشرعية قبل التنفيذ.

٢- رقابة علاجية (أثناء التنفيذ) عن طريق:

- مراجعة اتباع الفرع لفتاوى وتعليمات الهيئة الشرعية والملاحظات التي تم إبدائها قبل البدء في التنفيذ، وذلك في كل مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية، مع إبداء الرأي ومتابعة تصحيح أى خطأ شرعى أولاً بأول.
- سرعة تحقيق أى شكوى أثناء التنفيذ تخص شرعية العملية الاستثمارية وعمل اللازم نحوها.
- اشتراط موافقة رئيس المراجعة الداخلية أو عضو الهيئة على إتمام التنفيذ قبل اتخاذ الخطوة النهائية في التنفيذ.

٣- رقابة متابعة (بعد التنفيذ) عن طريق:

- مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية والزكاة والقروض الحسن بعد التنفيذ.
- مراجعة البيانات الدورية الصادرة من الفرع إلى المركز الرئيسى.
- مراجعة تقارير الرقابة الداخلية بالمصرف على الفرع.
- مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية على الفرع مثل البنك المركزى.
- مراجعة الميزانيات البنوية والسبوية للفرع.
- مراجعة الخسائر التي تمت بالفرع والتأكد من حدوثها، وتحديد مسؤولية إدارة الفرع عنها، ورفع تقرير للهيئة الشرعية بالمركز الرئيسى.
- مراجعة ويحث حالات المتعاملين مع الفرع أو الشركة المتوقفين عن السداد لتحديد ما إذا كان المتوقف عن السداد مدينًا معسراً أم أنه غنى معاطل وتقديم تقرير بكل حالة للهيئة الشرعية بالمركز الرئيسى.
- المراجعة الشرعية لعمليات جدولة الدين للمدينين بالفرع أو الشركة.
- المراجعة الشرعية للدين التي تقترح إدارة الفرع اعتبارها ديناً معدومة، وتقديم تقرير بكل حالة للهيئة الشرعية بالمركز الرئيسى.
- مراجعة المعاملات محل النزاع بين الفرع والآخرين، والمشاركة في حل النزاع.

٢/٣: الرقابة الشرعية على مستوى الدولة:

أ - اختيار هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الدولة:

- الشروط المطلوبة في الأعضاء (مفردين أو مجتمعين):

- (١) لا بد على الأقل من انطباق نفس الشروط المطلوبة في أعضاء الهيئة على مستوى المركز الرئيسى بالمصرف الإسلامى^(١).

(١) انظر، ٢/١/١، ٣، البحث.

(٢) يفضل أن يكونوا من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في الفقه والشرعية الإسلامية.

(٣) يفضل أن يكونوا من أصحاب المؤلفات العلمية في فقه المعاملات المالية الإسلامية.

(٤) يفضل أن يكونوا ممن لهم خبرة في العمل بالرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية.

(٥) أن يتوافر لدى كل منهم الحد الأدنى من شروط الاجتهاد^(١)، وهي:

- العلم بالقرآن الكريم، ويكفي في ذلك أن يكون على علم بموضع الآية التي يستدل بها، فلا يشترط حفظ القرآن الكريم كله عن ظهر قلب، ولا حفظ آيات الأحكام كلها.

- الإحاطة بالسنة النبوية المطهرة، وليس معنى ذلك أن يكون حافظاً للأحاديث كلها، ولا أن يكون حائطاً لأحاديث الأحكام جميعها، ويكفي أن يكون عالماً بمراجعتها، ومواضع الأحاديث في كتب السنة المعتمدة.

- الإحاطة بالناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم والسنة النبوية.

- معرفة مواقع الإجماع، بحيث يعرف أن المسألة منحل الاجتهاد لم يكن فيها إجماع سابق على خلاف رايه، ولا يلزمه حفظ جميع مواقع الإجماع.

- معرفة قواعد اللغة العربية، وطرق دلالتها على معانيها، مما يلزم لفهم نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية.

- العلم بقواعد الاستدلال وشروطه.

- العلم بمقاصد الشريعة الإسلامية، وأحوال الناس وأعرافهم وما يحقق مصالحهم الدنيوية والأخروية، ومن جهل زمانه فقد جهل.

- من لهم حق الاختيار: يجب ألا تتدخل إدارات المصارف الإسلامية في الاختيار، وأن يقتصر ذلك على جهات أخرى مثل:

- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر أو ما يعاينه بالدول الأخرى.

- الجامعات الإسلامية.

- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

- تمثيل رئيس الهيئة بكل مصرف: يقترح اشتراك رؤساء الهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية بالدولة في تشكيل هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الدولة، بالإضافة إلى من سيتم اختياره عن طريق الجهات السابق ذكرها، وذلك مما يؤدي إلى

(١) د. زكريا البري، «أصول الفقه الإسلامي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

توثيق الصلات بين الهيئة على مستوى الدولة والهيئة على مستوى المصرف وبسهولة تبادل المعلومات والآراء بينهما، وأيضاً يمكن رئيس الهيئة بالمصرف من عرض أى موضوع ومناقشته مع بقية أعضاء الهيئة على مستوى الدولة.

وإذا كان أحد أصحاب الفضيلة رئيساً لهيئة أكثر من مصرف إسلامي، فهو لا يمثل في الهيئة إلا عضواً واحداً مع التزامه بدوره الثنائي خارج الهيئة^(١)، وفي هذه الحالة يمثل كل مصرف آخر بنائب الرئيس.

الحقوق المالية: يقترح أن يكون عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على مستوى الدولة نظير مكافأة محددة سنوياً، كما يقترح أن يتولى دفعها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مع دفع أى تكاليف أخرى مثل إيجارات عقارات، أثاث، مرتبات موظفين تابعين للهيئة، بدلات انتقال... الخ.

ب - اختصاصات الهيئة: وتتركز فيمايلي:

- المساهمة في وضع النظم واللوائح والقوانين والتماذج قبل إنشاء المصارف الإسلامية، بحيث تكون موحدة لكل المصارف الإسلامية بالدولة المتشابهة النشاط.

- متابعة أعمال هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية، وتلقى تقارير دورية منها عن نشاطها، وأيضاً ماتصلره الهيئة الشرعية من فتاوى بأدلتها الشرعية ومراجعتها بمعرفة الهيئة الشرعية على مستوى الدولة.

- إصدار الفتاوى الشرعية، والرد على التساؤلات التي ترد إليها من المصارف الإسلامية أو جهات أخرى.

- نشر أعمال الهيئة بأدلتها الشرعية وتوزيعها على المصارف الإسلامية والكتليات والمعاهد المهتمة بالمصارف الإسلامية، وأيضاً عرضها للبيع لجمهور المسلمين في المكتبات وخلافه.

- التعاون وتبادل الآراء مع الجامعات وجهات الفتوى بالدولة.

- التعاون مع هيئة الرقابة الشرعية العليا على مستوى العالم.

٣/٣: هيئة الرقابة الشرعية العليا العالمية:

أ - تكوين الهيئة:

- الشروط المطلوبة في أعضاء الهيئة:

- نفس الشروط السابق ذكرها في أعضاء الهيئة على مستوى الدولة.

(١) د. عبدالستار أبو نكد، مرجع سابق، ص ١٧.

- أن يكون العضو من علماء الفقه والشريعة المتداولة مؤلفاتهم عالمياً .
- أن يكون العضو من الحاصلين على جوائز علمية على مستوى الدولة والمستوى العالمي .

- أن يكون العضو ممن اشترك بأبحاث فقهية في مؤتمرات دولية .

- كيفية اختيارهم: ويقترح أن :

- يقوم أعضاء الهيئة الشرعية على مستوى الدولة باختيار عضو من غيرهم؛ ليكون عضواً باسمه بالهيئة الشرعية العليا العالمية، ولا يجوز له توكيل غيره في الحضور نيابة عنه.

- يقوم البنك الإسلامي للتنمية بجدة بترشيح عضو باسمه في الهيئة الشرعية العليا العالمية، ولا يجوز له توكيل غيره في الحضور نيابة عنه.

- تمثيل رئيس الهيئة بكل دولة: يمثل رئيس الهيئة الشرعية بكل دولة بصفته وليس باسمه، وإذا حل مكانه شخص آخر في رئاسة الهيئة بالدولة فهو يحل مكانه أيضاً في الهيئة الشرعية العليا العالمية. وبذلك تتكون الهيئة من عضوين من كل دولة أحدهما باسمه منتخب، والآخر بصفته رئيس الهيئة بالدولة، وذلك بالإضافة إلى عضو باسمه مرشح من البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وبذلك يكون عدد أعضاء الهيئة فردياً، مما يفيد عند الاقتراح واتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات.

ب - اختصاصات الهيئة:

من الواجب عدم البدء من فراغ، وإنما يجب ذكر الاختصاصات التي يُدَلَّ فيها مجهود كبير من علماء ومختصين أكفاء، وقد وردت المادة (٢) باللائحة الخاصة بالهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية^(١)، وهي:

(١) دراسة الفتاوى السابق صدورها من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الأعضاء بالاتحاد سعياً نحو توحيد الرأي.

(٢) دراسة ماتصدره هيئات الرقابة الشرعية وأجهزة الفتوى والاستشارة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد من فتاوى وإبداء الرأي في مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

(٣) مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. وتنبه الجهات المعنية بما قد يظهر في هذه النشاطات من مخالفة لهذه الأحكام.

(١) تم تصديق مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على اللائحة بجلسته الثالثة عشر بتاريخ ٨ من شوال ١٤٠٣هـ (الموافق ١٨ يوليو ١٩٨٢م).

والهيئة فى سبيل ممارسة هذا الاختصاص حق الاطلاع على قوانين ولوائح البنوك والمؤسسات المالية الأعضاء وعلى النماذج والعقود، مع ضمان المحافظة على السرية فى جميع الأحوال.

(٤) إبداء الرأى الشرعى فى المسائل المصرفية والمالية التى تطلبها البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد أو هيئات الرقابة الشرعية بها أو الأمانة العامة للاتحاد.

(٥) النظر فيما تعرضه عليها الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية من أمور تتعلق بالمعاملات المالية والمصرفية، وإبداء الرأى فيها.

(٦) تكون قرارات وفتاوى الهيئة ملزمة للبنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد إذا صدرت بالإجماع، والبنك أو المؤسسة المالية العضو حق طلب إعادة العرض على الهيئة بمذكرة مفصلة، أما فى حالة الاختلاف فى الرأى فلكل بنك أن يأخذ بأى الرأين مالم تقرر الهيئة أن المصلحة تقتضى الالتزام.

(٧) التصدى لبيان الأحكام الشرعية للمسائل الاقتصادية التى جرت وتجد وتقوم عليها مصالح ضرورية فى البلاد الإسلامية.

كما يقترح :

أن تقوم الهيئة بعمل موسوعة فقهية مكتوبة بلغة عصرية سهلة الفهم، قريبة المنال، ومرتبطة موادها ترتيباً معجمياً على نهج الموسوعات العالمية العصرية، بحيث يسهل الرجوع إليها والاستفادة منها^(١) . بين المصارف الإسلامية فيما يحدث بينها من خلافات فى وجهات النظر الشرعية.

جـ - الحقوق المالية:

يقترح أن يكون عمل أعضاء الهيئة نظير مكافأة سنوية محددة، ويقترح أن تدفع أيضاً تكاليف الإقامة ومرتبات الموظفين... إلخ. عن طريق بنك التنمية الإسلامى بجدة، وذلك بإنشاء صندوق خاص بالموارد المالية للهيئة، يتم تمويله عن طريق أقساط سنوية متساوية يدفعها الأعضاء بالبنك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من صافى أرباح البنك لهذا الصندوق، وذلك وفقاً للمادة (١٠) من اتفاقية التأسيس ومما جاء بها (تشمل موارد الصناديق الخاصة المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية :

(١) انظر، يوسف القرضاوى، «الفقه الإسلامى بين الأصالة والتجديد» مجلة السلم للعالم، العدد الرابع، ١٣٩٥هـ.

(١) المبالغ التي يسهم بها الأعضاء لمستوفى خاص.

(٢) المبالغ التي يخصصها البنك لأى من هذه الصناديق من صافى دخله الناتج عن العمليات العادية.

وكما نصت المادة (٢٢) على أنه يجوز للبنك أن ينشئ صناديق خاصة لأية أغراض محددة، وتدار وفق النظم واللوائح التي يضعها البنك.

د - نشر أعمال الرقابة بأدلتها الشرعية:

يقترح أن يتم عمل تقرير نصف سنوى أو سنوى يوزع على جميع المصارف الإسلامية، ويطلع بعدة لغات ويعرض للبيع للجمهور، على أن يتضمن التقرير أعمال الهيئة، والفتاوى التي أصدرتها مع ذكر الأدلة الشرعية، وآراء المعارضين لكل فتوى أو التحفظات عليها بالأدلة الشرعية، وأيضا ذكر المخالفات الموجودة في بعض المصارف الإسلامية، ومدى تجاوب هذه المصارف في تصحيحها.

هـ - إلزامية قرارات الهيئة لكل المصارف الإسلامية على مستوى العالم:

تكون فتاوى الهيئة نافذة إذا تم إقرارها من قبل أعضائها بالإجماع، أما في حالة عدم الإجماع في إصدار الفتوى في أمر جوهري لا يحتمل الخلاف فتتشرع الآراء المختلفة على أوسع نطاق، ويدعى علماء المسلمين من غير المشاركين في الهيئة للإدلاء بأرائهم، وتجتمع هذه الآراء، ويعرض الأمر مرة أخرى على الهيئة، وذلك لتصفية الخلاف على ضوء آراء المسلمين. أما إذا كان الخلاف في أمر يحتمل الخلاف فيمكن لكل بنك إسلامي أن يتبع تصوره المبني على رأيه واجتهاده الذي له سند شرعي^(١). ويقترح في حالة عدم التزام أى مصرف إسلامي بتنفيذ قرارات الهيئة أن يتم نشر ذلك في أجهزة الإعلام في الدولة التي بها المصرف، وأيضا في التقرير الدورى للهيئة على المستوى العالمى.

(١) انظر، د. عبدالستار أبو غده، مرجع سابق، ص ١٩.

النتائج العامة للبحث

- يوجد إطار شرعى لوجود الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية تابع من إطار مفهوم الرقابة الشرعية فى الإسلام، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والقيام بواجب الحسبة.

- يوجد إطار قانونى للرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية، وذلك مما جاء بالنظم الأساسية واللوائح والقوانين الخاصة بإنشاء المصارف الإسلامية، حيث نصت على ضرورة وجود مستشار شرعى أو هيئة رقابة شرعية بالمصرف، وأيضا نصت القوانين ببعض الدول على وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة، وأيضا تضمنت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وجود هيئة عليا للفتوى والرقابة الشرعية على المستوى العالمى.

- توجد واجبات تقع على الرقابة الشرعية من أهمها: وجود منهج شرعى واضح، المشاركة فى وضع نظم المصرف، الرقابة، الرد على الاستئلة، توعية العاملين بالمصرف والمتعاملين معه.

- توجد حقوق للرقابة الشرعية من أهمها: إلزامية قراراتها، وأيضا لها حقوق مالية. - تبين عدم وجود نص قانونى يوضح الآثار القانونية لتقصير الرقيب الشرعى أو خطئه.

- تبين من الدراسة وجود صعوبات تواجه الرقابة الشرعية من أهمها: صعوبة وجود الفقيه الاقتصادى المتخصص، صعوبة تغيير الواقع ومسألة الاجتهاد والتقليد، عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة، مشاكل للهيئة مع نفسها، مشاكل للهيئة مع إدارة المصرف، ضيق اختصاص الهيئة، عدم مراجعة التعليمات التنفيذية بالمصرف، قلة تعاون العاملين بالمصرف والمتعاملين معه مع الهيئة.

- بالنسبة لتقييم الوضع الحالى للرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية تبين مايلى:

أهم السلبات:

سلبات تتعلق باختصاصات الرقابة الشرعية، ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات المحلية خارج المصرف، قصور الضبط الشرعى فى التعامل مع البنوك غير الإسلامية، اهتزاز الثقة بالرقابة الشرعية فى بعض المصارف.

أهم الإيجابيات:

الزامية قرارات بعض الهيئات والمصراحة والوضوح فى بعض تقارير الرقابة الشرعية، القيام بالتوعية والرد على الاستفسارات وإصدار الفتاوى، مراجعة الخسائر فى بعض المصارف، المساهمة فى حل بعض المنازعات.

- خلصت الدراسة إلى خطة مقترحة للرقابة الشرعية على مستوى المصرف ومستوى الدولة ومستوى العالم.

- تشمل الخطة المقترحة للرقابة الشرعية على مستوى المصرف مايلي:-

وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى المركز الرئيسى مستقلة عن الهيكل التنظيمى للمصرف، وتابعة للجمعية العمومية، ويتبناها مجموعة استشارية متخصصة فى الأعمال المصرفية والاقتصاد الإسلامى والقانون، ويتبع الهيئة أيضا أمانة للهيئة تختص بالأعمال الإدارية والسكرتارية.

- أقترح أن تقوم جهات معينة بترشيح ضعف العدد المطلوب للهيئة على أن يقوم المساهمون والمودعون (بشروط معينة) بانتخاب العدد المطلوب، ويكون لكل مساهم أو مودع صوت واحد.

- أقترح وجود رقابة شرعية على مستوى الإدارة أو الفرع، من خلال تأهيل وإعداد القائمين بالمراجعة الداخلية لذلك، وأيضا عن طريق تأهيل وإعداد القائمين بالرقابة الداخلية بالمركز الرئيسى على إدارات وفروع المصرف للقيام بالمراجعة الشرعية، أيضا بجانب أعمال المراجعة الأخرى.

- أقترح أسلوباً لعمل رقابة شرعية على مستوى المركز الرئيسى ومستوى الإدارة أو الفرع يشمل وجود: رقابة وقائية (قبل التنفيذ)، رقابة علاجية (أثناء التنفيذ)، رقابة متابعة (بعد التنفيذ).

- أقترح وجود رقابة شرعية على مستوى النولة يتم اختيارها عن طريق جهات معينة، مع تمثيل رئيس الهيئة بكل مصرف إسلامى بها.

- أقترح اختصاصات للهيئة وحقوقاً مالية عبارة عن مكافأة سنوية محددة لها ويأقضى التكاليف الأخرى يتولى دفعها الاتحاد النولى للبنوك الإسلامية.

- أقترح تشكيل هيئة للرقابة الشرعية العليا العالمية على أن يتوافر فى أعضائها شروط معينة، ويتم اختيارهم عن طريق هيئة الرقابة الشرعية على مستوى كل دولة، يختار بنك التنمية الإسلامى بجدة عضواً واحداً.

– أقترح بالنسبة للحقوق المالية أن يكون عمل العضو نظير مكافئة سنوية محددة، يتم دفعها وباقي التكاليف الأخرى عن طريق إنشاء صندوق خاص ببنك التنمية الإسلامي بجدة.

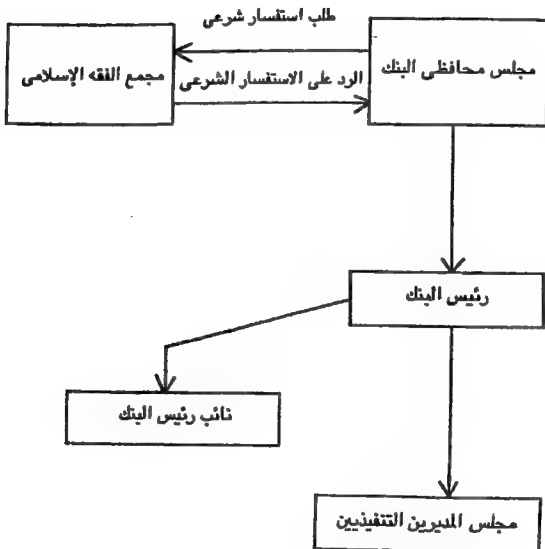
– وأقترح أيضا نشر أعمال الهيئة بأدلتها الشرعية على مستوى العالم.

– وأقترح إلزامية قراراتها لكل المصارف الإسلامية على مستوى العالم.

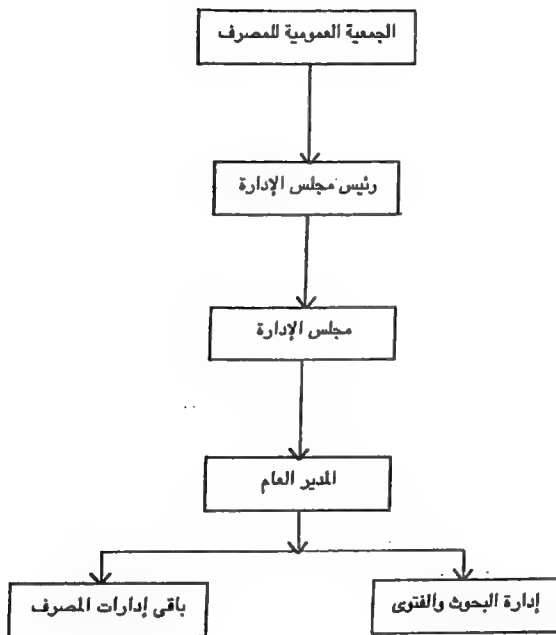
– وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وجود ترابط وتعاون بين كل مستويات الرقابة الشرعية ابتداء من الفرع أو الإدارة حتى المستوى العالمي.

الملاحق

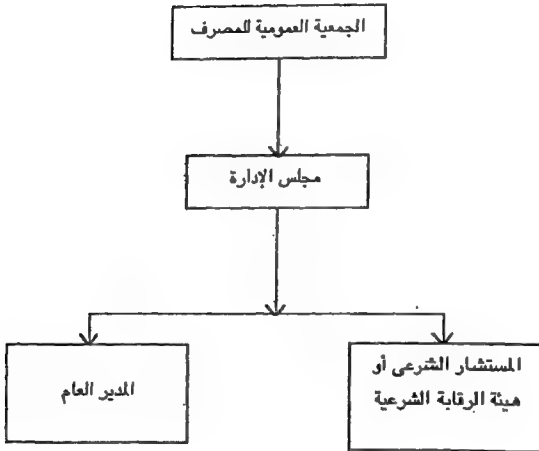
أ - ملحق النماذج الحالية لوجود الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية
نموذج أ/ عدم وجود رقابة شرعية بالمصرف
(نموذج بنك التنمية الإسلامي بجدة)



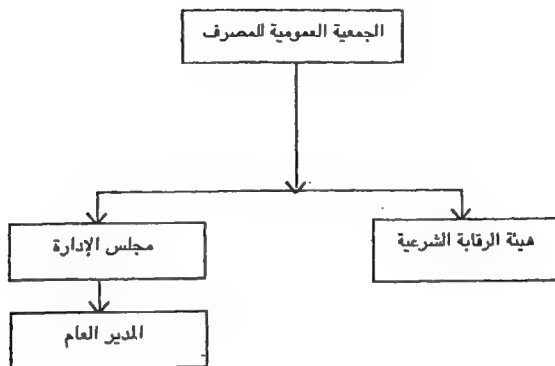
نموذج ٢/أ عدم وجود رقابة شرعية بالمصرف



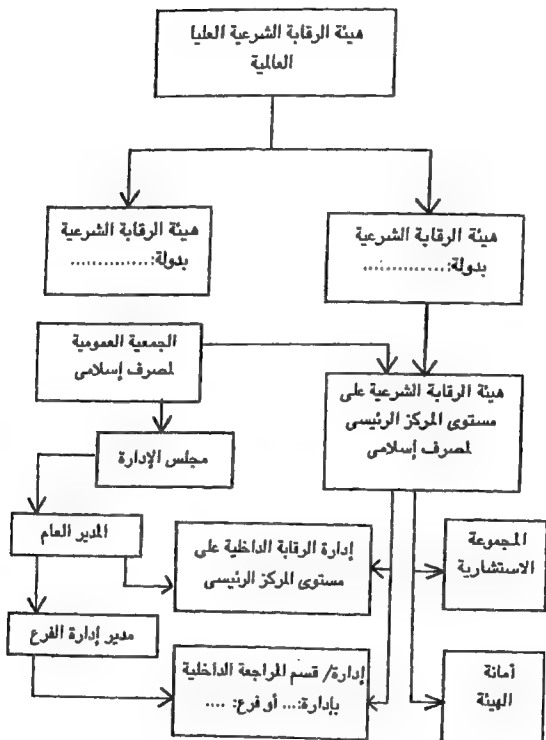
نموذج ٣/أ التابعة لمجلس الإدارة



نموذج أ/٤ التبعة للجمعية العمومية



ب - النموذج المقترح للهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية
على كافة المستويات المحلية والعالمية



أهم المراجع

- (أ) مراجع إسلامية مختلفة من كتب السلف الصالح:
- ١ - ابن تيمية : شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، المكتبة القيمية القاهرة، بدون سنة نشر .
 - ٢ - _____ : «الحسبة»، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعد، مكتبة دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
 - ٣ - _____ : «السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية» دار البيان ، ١٤٠٥هـ.
 - ٤ - ابن قدامة : أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، «المفنى» ، دار الوفاء، المنصورة، بدون سنة نشر .
 - ٥ - الجوزية : ابن قيم الجوزية ، «إعلام الموقعين عن رب العالمين» ، راجعه وقدم له . وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت ، ١٩٧٣م.
 - ٦ - الأصفهاني: أبو القاسم الحسيني بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، «المفردات في غريب القرآن» ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .
 - ٧ - الغزالي : الإمام أبو حامد الغزالي، «إحياء علوم الدين»، الناشر جمعية الجهاد الإسلامي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
- (ب) مراجع إسلامية معاصرة:
- ٨ - البرى : د/ زكريا البرى ، «أصول الفقه الإسلامى» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
 - ٩ - البعلى : د/ عبد الحميد البعلى ، «الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية» ، الناشر بنك فيصل الإسلامى القبرصى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .
 - ١٠ - الشهاوى : إبراهيم دسوقي الشهاوى ، «الحسبة فى الإسلام» ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
 - ١١ - النجدى : عبد العزيز بن راشد النجدى ، «تيسير الوحيين بالاختصار على القرآن مع الصحيحين» ، مطبعة دار النشر والثقافة ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧م .

١٢- الأنصارى : د/ محمد الأنصارى وآخرون ، « البنوك الإسلامية » ، كتاب
الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد رقم [٨] ، أكتوبر ، ١٩٨٨ م .

١٣- شحاته : د/ حسين شحاته ، « المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامى والفكر
الوضعى » ، بدون ناشر ، ١٤١١ هـ .

(ج) بحوث فى الاقتصاد الإسلامى (مؤتمرات ولدوات علمية وغيرها):

١٤- أبو غدة : د/ عبد الستار أبو غدة ، « الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف
الإسلامية » ، المؤتمر الثالث للمصرف الإسلامى ، دبي ، صفر
١٤٠٦ هـ ، أكتوبر ١٩٨٥ م .

١٥- بنك دبي الإسلامى : « تجربة بنك دبي الإسلامى » ، دراسة مقدمة إلى ندوة تقييم
البنوك الإسلامية ، القاهرة ، ٢٧ ، ٢٨ شعبان ١٤١٠ هـ .

١٦- جمعة : د/ على جمعة ، « عمل هيئات الرقابة الشرعية ومشكلاتها بالمصارف
الإسلامية وبعض الحلول المقترحة لها » ، بحث مقدم إلى المؤتمر
الزابع لجمع الفقه الإسلامى ، حيدر أباد ، الهند ، أغسطس ١٩٩١ م .

١٧- شوبرى : م. أ. شوبرى ، « نظرة تقريرية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
وبورها المستقبلى » ، المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية ،
إستانبول ، ١٤-١٧ صفر ١٤١٧ هـ ، الناشر الاتحاد الدولى للبنوك
الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ .

١٨- عوض : محمد هاشم عوض ، « استراتيجيات البنوك الإسلامية نموها ومستقبلها » ،
ترجمة د/ على رفاعة الأنصارى ، المؤتمر والمصدر السابق .

(د) دوريات:

١٩- مجلة الدعوة : القاهرة ، أبريل ، ١٩٨٠ م .

٢٠- مجلة الأمة : رئاسة المحاكم الشرعية ، قطر ، العدد رقم ٥٧ ، رمضان ١٤٠٥ هـ .

٢١- مجلة البنوك الإسلامية : الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، العدد السادس ،
شعبان ١٣٩٩ هـ . والعدد رقم ٦٨ ، المحرم ١٤١٠ هـ .

٢٢ - مجلة الاقتصاد الإسلامى : بنك دبي الإسلامى ، العدد رقم ١٧ ، ربيع الثانى ،
١٤٠٣ هـ . والعدد رقم ٢٠ ، رجب ١٤٠٣ هـ . والعدد رقم ٥٤ ،
جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ . والعدد رقم ١٧١ ، شوال ١٤٠٧ هـ .

٢٣- مجلة المسلم المعاصر : بيروت ، العدد رقم ٤ ، ١٣٩٥ هـ . والعدد رقم ١٧ ،
١٣٩٩ هـ . والعدد رقم ٢٥ ، ١٤٠٣ هـ .

(هـ) رسائل علمية:

٢٤- الصاوى د/ محمد صلاح الصاوى ، « مشكلة الاستثمار فى البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام » ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، الناشر دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٢٥- داود : حسن يوسف داود ، « دور المصارف الإسلامية فى التنمية الصناعية » ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى معهد الدراسات الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

(و) مراجع أخرى فى الاقتصاد الإسلامى:

٢٦- البنك الإسلامى للتنمية (جدة) : اتفاقية التأسيس ، مطبوعات البنك ، دار الأصفهاني للطباعة ، جدة .

٢٧- المصرف الإسلامى - لوكسمبرج : النظام الأساسى ، مطبوعات المصرف .

٢٨- بنك البركة السودانى : لائحة إنشاء البنك ، مطبوعات البنك .

٢٩- بنك فيصل الإسلامى المصرى : النظام الأساسى ، قانون إنشاء البنك ، قرار وزير الأوقاف رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ ، مطبوعات البنك .

٣٠- _____ : تقارير مجلس الإدارة عن أعوام ١٤٠٠-١٤١٢هـ ، مطبوعات البنك .

٣١- _____ : محضر اجتماع الجمعية العمومية للبنك لمناقشة ميزانية ١٤٠٦هـ .

٣٢- بنك التضامن الإسلامى السودانى : النظام الأساسى ، مطبوعات البنك .

٣٣- البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار : قانون إنشاء البنك رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ ، مطبوعات البنك .

٣٤- البنك الإسلامى القطرى : قانون إنشاء البنك ، مطبوعات البنك .

٣٥- بنك فيصل الإسلامى السودانى : عقد التأسيس ، مطبوعات البنك .

٣٦- دار المال الإسلامى : دليل دار المال الإسلامى ، مطبوعات الدار

٣٧- المصرف الإسلامى الدولى - الدانمرك : تقارير مجلس الإدارة ، عن أعوام ١٩٨٤-١٩٨٨م

- ٢٨- شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (السعودية) : تقرير مجلس الإدارة، عن عام ١٩٩٠ م . ١٤١٠-١٤١١ هـ .
- ٢٩ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية : « دليل البنوك الإسلامية » ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .
- ٤٠- البنك المركزي المصري : المراكز الشهرية الميلادية الواردة إليه من المصارف الإسلامية المصرية ، عن النصف الأول من عام ١٩٩٣ م .
- ٤١- المعهد العالمي للفكر الإسلامي (القاهرة) : « تقرير لجنة تقويم الدور الشرعي للمصارف الإسلامية » ، ١٩٩٣ م .

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة :

- إسلامية المعرفة : المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الوجيز في إسلامية المعرفة : المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق العمل لمؤتمرات الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر. (الطبعة الثانية مستصدر قريباً).
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمة عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، الطبعة الثالثة (متقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمة عن الإنجليزية الدكتور عبيد الغنى خلف الله، الطبعة الأولى، (دار البشير / عمان الأردن) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبد الله الأحسن، ترجمة عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (متقحة ومزيدة) ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- مدخل إلى إسلامية المعرفة : مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثانية (متقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة :

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م، الطبعة الثانية (متقحة ومزيدة) الدار المالكية للكتاب الإسلامي / الرياض ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوى (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي :

- حجة السنة، للشيخ عبد الغنى عبد الحائق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، (الطبعة الثانية مستصدر قريباً).

- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلوانى، (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية - بقطر)، الطبعة الخامسة (متحة ومزينة) ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوى، الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- كيف نتعامل مع القرآن: مداورة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- مراجعات فى الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية :

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمى الرابع للفكر الإسلامى، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- الجزء الثانى : منهجية العلوم الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- الجزء الثالث : منهجية العلوم التربوية والنفسية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- معالم المنهج الإسلامى، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

خامساً - سلسلة أبحاث علمية:

- أصول الفقه الإسلامى : منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدرى، الطبعة الأولى (دار الوفاء - القاهرة، مصر)، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

سادساً - سلسلة المحاضرات :

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة :

- خواطر فى الأزمة الفكرية والمأزق الحضارى للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الأسس الإسلامية للعلم، (مترجماً عن الإنجليزية)، للدكتور محمد معين صديقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول واغب النجار، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية :

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، الطبعة الأولى، دار الأمان - المغرب، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، الدار العالمية للكتاب الإسلامي - الرياض ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة (١٩٧٨-١٩٨٧)، للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

تاسعاً - سلسلة الأدلة والكشافات :

- الكشف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- الكشف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- قائمة مختارة حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

الموزعون المعتمدون لمشورات المعهد العالمى للفكر الإسلامى

في شتال أمريكا :

المكتب العربى المتحد

United Arab Bureau
P.O Box 4059
Alexandria, VA 22303, U.S.A.
Tel: (703) 329-6333
Fax: (703) 329-8052

خدمات الكتاب الإسلامى

Islamic Book Service
10900 W. Washington St.
Indianapolis, IN 46231 U.A.S.
Tel: (317) 839-9248
Fax: (317) 839-2511

في أوروبا :

المؤسسة الإسلامىة

The Islamic Foundation
Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane
Markfield, Leicestershire LE13 3RN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944 / 45
Fax: (44-530) 244-946

خدمات الإعلام الإسلامى

Muslim Information Services
233 Seven Sister Rd.
London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170
Fax: (44-71) 272-3214

المملكة العربية السعودية :

الدار العالمية للكتاب الإسلامى

ص.ب. : ٥٥١٩٥ الرياض : ١١٥٣٤
تليفون : 1-465-0818 (966)
فاكس : 1-463-3489 (966)

المملكة الأردنية الهاشمية :

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

ص.ب. : ٩٤٨٩ - عمان
تليفون : 6-639992 (962)
فاكس : 6-611420 (962)

لبنان :

المكتب العربى المتحد

ص.ب. : 135888 بيروت
تليفون : 807779
تيكس : 21665 LE

المغرب :

دار الأمان للنشر والتوزيع

4 زنقة المأمونية
الرباط
تليفون : 723276 (212-7)

مصر :

النهار للطبع والنشر والتوزيع

٧ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة
تليفون : 3913688 (202)
فاكس : 340-9520 (202)

الهند :

Genuine Publications & Meia (Pvt.) Ltd.
P.O. Box 9725 Jamia Nager
New Delhi 100 025 India
Tel: (91-11) 630-989
Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
 - عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
 - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
 - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

هو الكتاب السادس عشر في سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامى التى يصدرها المعهد العالمى للفكر الإسلامى . وتمثل هذه السلسلة نتاج مشروع دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية ، والمالية المستخدمة فى المؤسسات الإسلامية ، وخاصة فى البنوك ، وشركات الاستثمار .

ويغطى الكتاب مع غيره من كتب هذه السلسلة عدداً من الموضوعات المتصلة بالصيغ التى تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء كانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى ، أو فى جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أو فى جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية التى تقوم بها .

ويناقش الكتاب موضوع الرقابة الشرعية باعتبارها صمام الأمان لضمان السلامة الشرعية لمعاملات المصرف الإسلامى ، من منطلق ان أهتزاز الثقة بالرقابة الشرعية لأى مصرف إسلامى ، يصيب تجربة البنوك الإسلامية فى مقتل .

ويتناول الكتاب ، بتصور متكامل الإطار الشرعى والقانونى للرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية ، ويوضح مدى صلاحية نظم الرقابة الشرعية الحالية ، ويقدم خطة مقترحة للرقابة الشرعية ابتداءً من مستوى فرع بمصرف إسلامى ، وإنهاءً بالمستوى العالمى .